جامعة ابن خلدون تيارت

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير

قسم: علوم تجارية

تخصص: مالية و تجارة دولية

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر بعنوان:

أثر انخفاض أسعار البترول على السياسات التنموية في الجزائر (2010-2017)

إعداد الطالبين:

- عفان عبد القادر
- بخـالد خـالد

الأستاذ المشرف:

د. بوحركات بوعلام

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ:.....

السنة الجامعية: 2017-2018

بسم الله الرحمن الرحيم

يقول الله سبحانه وتعالى:

{كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ}

صدق الله العظيم.

نحمد الله ونشكره على إعطائه لنا الصبر والإرادة على إتمام هذا العمل المتواضع، وعملا لقول الرسول صلى الله عليه وسلم:" **مَنْ صَنَعَ إِلَيْكُمْ مَعْرُوفاً فَكَافئُوهُ فَإِذَا لَمْ تَجِدْ مَا تُكَافئوهُ فَادْعُوا لَهُ حتى تَرَوْا أنَكُمْ كافأتموه**".

فالشكر كل الشكر لأستاذي المشرف:" **بوحركات بوعلام**" التي تفضل علينا بجهده ووقته، وأمدنا بعلمه وصادق توجيهه ونصحه.

وإلى كل أساتذتي الأفاضل

أساتذة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية بجامعة إبن خلدون تيارت

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة

على قبولهم مناقشة هذا العمل.

ونشكر في الأخير كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على إنجاز هذا العمل الذي تم بعون الله وفضله العظيم.

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد صلوات الله عليه.

أهدي هذا العمل والجهد إلى:

إلى والد يا الكريمين.

إلى المتواضع الذي علمني معنى العلم أبي **العزيز**.

إلى أحن صدر وقف إلى جانبي في أحلك الليالي أمي **الغالية**.

إلى الشمعة المضيئة في حياتي أختي الحبيبة.

إلى الذين أسّر وأفرح برابطتهم الأخوية إخواني الأعزاء.

و إلى كل العائلة من قريب أو من بعيد

وإلى كل من نساه قلمي ولم ينسه قلبي

الـفـهـرس الـعـام

فهرس الموضوعات

قائمة الجداول.....

قائمة الأشكال.....

المقدمة العامة 01

الفصل الأول: البترول ومكانته في الاقتصاد الجزائري

المبحث الأول: تطور قطاع المحروقات في الجزائر.....08

المطلب الأول: تنامي قطاع المحروقات في الجزائر 08

المطلب الثاني: أهمية البترول في الاقتصاد الجزائري.. 12

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في أسعار البترول.....17

المطلب الأول: مميزات الطلب و العرض على البترول..... 17

المطلب الثاني: انتاج البترول في الجزائر.....21

خلاصة الفصل:.....24

الفصل الثاني: دور العوائد النفطية في تجسيد السياسات التنموية في الجزائر

المبحث الأول: وضعية التنمية في الجزائر 27

المطلب الأول: مؤشرات التنمية في الجزائر 27

المطلب الثاني: المخططات التنموية في الجزائر 30

المبحث الثاني: مكانة العوائد النفطية في الاقتصاد الجزائري 38

المطلب الأول: تطور العوائد النفطية 38

المطلب الثاني: أهمية العوائد النفطية في الاقتصاد الجزائري 43

خلاصة الفصل.....50

الفصل الثالث: إنعكاسات إنخفاض أسعار البترول على الإقتصاد الجزائري

المبحث الأول: تداعيات انهيار أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري 53

المطلب الأول: مميزات واتجاهات أسواق النفط العالمية 53

المطلب الثاني: الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لانخفاض اسعار البترول.....57

المبحث الثاني: الاجراءات التي اتخذتها الجزائر في ظل الأزمة البترولية والبدائل المقترحة 62

المطلب الأول: الاجراءات التي اتخذتها الجزائر في ظل الأزمة البترولية.....62

المطلب الثاني: البدائل المقترحة 68

خلاصة الفصل.....71

الخاتمة العامة.....74

قائمة المصادر والمراجع.....

الملخص.....

قـــائـــمـــة

الـــجـــداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(01-01)	اكتشافات النفط في الجزائر خلال الفترة (2012-2016)	09
(01-02)	اكتشافات النفط في الجزائر خلال الفترة (2012-2016)	10
(01-03)	توزيع الأملاك المنجمية للمحروقات	11
(01-04)	حصيلة نشاطات التنقيب خلال الفترة (2000-2012)	11
(01-05)	مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1997-2016)	13
((01-06))	مساهمة الجباية النفطية في الايرادات الكلية خلال الفترة (2001-2016)	14
((01-07))	مساهمة القطاع النفطي في حجم الصادرات الكلية خلال الفترة (2001-2016)	16
(01-08)	الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام (مليار برميل) خلال الفترة (2012-2016).	21
(01-09)	الاحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي (مليار متر مكعب) (2012-2016)	22
(01-10)	انتاج النفط الخام وسوائل الغاز (الف برميل يوميا) (2012-2016)	23
(02-01)	التوزيع السنوي للمبالغ المالية لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي	30
(02-02)	التقسيم القطاعي لبرنامج الانعاش الاقتصادي	31
(02-03)	التوزيع القطاعي لمشاريع برنامج دعم الانعاش الاقتصادي	32
(02-04)	محاور برنامج تحسين ظروف معيشة السكان والمبالغ المخصصة لها	33
(02-05)	محاور برنامج تطوير المنشآت الاساسية	34
(02-06)	محاور برنامج دعم التنمية الاقتصادية	34
(02-07)	محاور برنامج تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	35
(02-08)	قيمة العوائد النفطية خلال الفترة (2000-2016)/ مليار دولار	39
(02-09)	تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2016)/ مليار دولار	41
(02-10)	تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة (2000-2016)/مليار دولار	42
(02-11)	تطور رصيد الميزانية العامة خلال الفترة (2000-2016)/ مليار دولار	43
(02-12)	تطور موارد صندوق ضبط الايرادات للفترة (2010-2016)	49
(03-01)	انعكاسات أزمة أسعار النفط على الموازنة العامة للولة	57

(03-02)	انعكاسات انهيار أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي	58
(03-03)	انعكاسات انهيار أسعار النفط على قطاع التجارة الخارجية	58
(03-04)	انعكاسات انهيار أسعار النفط على المديونية الخارجية	59

قـــائـــمـــة

الأشكـــال

الرقم	العنوان	الصفحة
(01-01)	نسب توزيع الأملاك المنجمية للمحروقات	11
(01-02)	تطور الطلب العالمي على النفط (2002-2025)- مليون برميل يوميا	18
(02-01)	نسبة نمو قطاع المحروقات	44
(02-02)	نسبة نمو قطاع الخدمات	45
(02-03)	نمو قطاع الزراعة والغابات والصيد البحري	46
(02-04)	نسبة نمو قطاع البناء والأشغال العمومية	47
(02-05)	نسبة نمو قطاع الصناعة	47
(03-01)	تطور احتياطي الصرف الجزائري مابين (2013-2019) مليار دولار	59

المقدمة العامة

يحتل النفط المركز الأول من حيث الأهمية من بين مصادر الطاقة، وازدادت أهميته إبان الحرب العالمية الثانية، والدور الكبير الذي لعبه فيها، بحيث توجهت أنظار العالم نحو السيطرة على هذه الثروة وامتلاكها وبالرغم من مرور عقود من الزمن على اكتشافه، إلا أن الجهود العالمية المبذولة من أجل إيجاد البديل التام له عجزت عن ذلك ولحد الآن.

ونظرا لهذه الأهمية الكبيرة التي يحظى بها، أصبحت تمثل تجارة النفط الخام ومشتقاته نسبة معتبرة من التجارة الدولية، خاصة وأنه يتحول من مجموعة من الدول (الدول المنتجة) نحو مجموعة أخرى (الدول المستهلكة)، هذا ما جعل أسعاره عرضة للتقلبات والضغوطات التي تمارس عليها من طرف الكارتل النفطي ومنظمة الدول المنتجة للنفط (الأوبك)، مما يجعل لأي تغيير في أسعاره أثرا كبيرا على الميزان التجاري ومن ثم على مستوى الأداء الاقتصادي الكلي للدول المستوردة عامة والمنتجة خاصة، وهذا نتيجة اعتماد هذه الأخيرة على العوائد المالية المتأتية من تصديره.

ففي حالة ارتفاع أسعار البترول يكون هناك ارتفاع في الإيرادات النفطية والعكس صحيح في حالة انخفاض أسعار النفط في السوق الدولية للنفط.

وباعتبار الجزائر دولة منتجة للنفط بالنظر إلى اقتصادها القائم على تصدير سلعة وحيدة وهي النفط نجد أن تقلبات أسعار النفط تقود إلى أضرار بعيدة المدى، نظرا لكون النفط وعوائده المالية يشكلان المورد الرئيسي لتمويل الاقتصاد في الجزائر، وتمويل الاستثمار في المجال النفطي وتطوير ماهو قائم فيه لمواكبة متطلبات التنمية.

وعلى هذا الأساس ونظرا لأهمية العوائد النفطية المحققة في الفترة الممتدة من 2000 والى غاية السداسي الاول من سنة 2014 قامت الحكومة الجزائرية بتسطير عدة برامج ومشاريع تنموية سعيا منها للنهوض بعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذا تحقيق الوفرة وتنويع الاقتصاد ، من أجل ايجاد بدائل للتمويل وكذا دعم استقرار الميزانية العامة والمحافظة على توازن الاقتصاد في حالة ظهور أزمات نفطية معاكسة نتيجة تدهور أسعار النفط كما حدث سنة 2014 وما تبعه من تأثيرات على الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي

مما دفع بالجزائر الى اتخاذ جملة من الاجراءات سواء على المدى البعيد، المتوسط أو البعيد من أجل تجنب الوقوع في سيناريو مشابه لما حدث سنة 1988.

أولا- إشكالية البحث: وانطلاقا مما سبق وللتعرف على أثر انخفاض أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري عموما وعلى السياسات التنموية خصوصا الإجابة على إشكالية البحث على النحو التالي:

ماهي الاثار المترتبة عن انخفاض أسعار البترول على المشاريع التنموية للفترة 2010-2017؟

بناءا على السؤال الجوهري يمكن طرح جملة من التساؤلات نوردها فيما يلي:

- فيما تتمثل مكانة البترول في الجزائر؟
- ماهو دور العوائد النفطية في تجسيد السياسات التنموية في الجزائر؟
- مامدى تأثر الاقتصاد الجزائري بانخفاض اسعار البترول وماهي الاجراءات والبدائل المتخذة لذلك؟

ثانيا- الفرضيات:

أما الفرضيات التي اعتمدناها للإجابة عن هذه التساؤلات فكانت كالآتي:

- تعتبر البترول أهم ثروة للجزائر كما انه المحرك الرئيسي لعجلة التنمية الاقتصادية للبلد.
- تستخدم الجزائر عوائدها النفطية في المشاريع التنموية، كما ان النفط المرجع الاساسي لصياغة التوجهات التنموية.
- بما ان الاقتصاد الجزائري ريعي، ونتيجة لتقلبات اسعار النفط فان الاقتصاد الجزائري يتأثر ايجابا في حالة ارتفاعها او سلبا في حالة انخفاضها .

ثالثا- هدف البحث: يهدف هذا البحث إلى مدى تأثر السياسات التنموية في الجزائر بانخفاض اسعار البترول للفترة الممتدة من 2010-2017.

رابعا- أهمية البحث: يهدف هذا البحث إلى مايلي:

- مكانة البترول في الاقتصاد الجزائري
- أهمية العوائد النفطية في تجسيد السياسات التنموية في الجزائر.

- توضيح مدى تأثير انخفاض اسعار البترول على السياسات التنموية في الجزائر للفترة (2010-2017) وماهي الاجراءات المتخذة للحد من الازمة البترولية والبدائل المقترحة للخروج منها.

خامسا- أسباب اختيار الموضوع: تم اختيار هذا الموضوع بسبب:

- الأهمية الكبيرة التي يكتسبها النفط في الاقتصاد الجزائري. بالإضافة إلى الدور المهم الذي تلعبه العوائد النفطية في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومدى تأثر هذه الاخيرة بانخفاض أسعار البترول بعد الازمة البترولية 2014 كما يمكن ابراز ذلك في النقاط التالية:

- الدور المهم الذي تلعبه العوائد النفطية في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- ومدى تأثر هذه الاخيرة بانخفاض أسعار البترول بعد الازمة البترولية 2014 ، وماهي الاجراءات المتخذة للحد من الازمة والسبل الناجعة للخروج منها.

- الطبيعة الحساسة للموضوع، بحيث أصبح هذا الموضوع يكتسي اهمية بالغة بحيث ان تبعاته لاتزال تعيشها الجزائر والتأثير المباشر على المجال التنموي سواء الاقتصادي والاجتماعي كان مصدر اهتمام الكثير من الاقتصاديين والمحللين الذين نادوا بضرورة الاسراع في ايجاد البدائل الناجعة سواءا على المدى القصير او البعيد لتجنب هكذا ازمات.

سادسا- حدود الدراسة:

سيقتصر بحثنا على دراسة مكانة البترول في الاقتصاد الجزائري باعتباره بلدا ذو اقتصاد ريعي يعتمد في الاساس على الايرادات النفطية في تمويل مشاريعه التنموية، بالإضافة الانعكاسات المترتبة على انهيار اسعار النفط والاجراءات المتخذة للحد من هذه الانعكاسات والبدائل المقترحة . أما فيما يخص الفترة الزمنية محل الدراسة فهي ممتدة من سنة 2010 الى 2017..

سابعا - منهج الدراسة:

بناء ا على التساؤلات والفرضيات التي صغناها، فإننا سنعتمد في دراستنا هذه على المنهج التاريخي فيما يخص الاستعراض النظري الذي قمنا به حول تاريخ النفط وعوائده، بالإضافة إلى المنهج الوصفي التحليلي الذي

يساعدنا على وصف الموضوع محل البحث وربط الأسباب بالنتائج، كما سنستخدم المنهج الاستقرائي لتحليل واستقراء المعطيات والبيانات المرتبطة بموضوع بحثنا،.

ثامنا – محتويات الدراسة:

لقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول، فالفصل الأول فجاء تحت عنوان **البترول ومكانته في الاقتصاد الجزائري،** الذي بدوره ينقسم إلى مبحثين: يتناول المبحث الأول تطور قطاع المحروقات في الجزائر، فيما يتناول المبحث الثاني العوامل المؤثرة في أسعار البترول.

أما الفصل الثاني فتمت عنونته بعنوان **دور العوائد النفطية في تجسيد الساسات التنموية في الجزائر**، فجاء في المبحث الأول وضعية التنمية في الجزائر، وفي المبحث الثاني مكانة العوائد النفطية في الاقتصاد الجزائري.

أما الفصل الثالث فكان عنوانه **إنعكاسات إنخفاض أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري،** فجاء في المبحث الأول تداعيات انهيار أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، الاجراءات التي اتخذتها الجزائر في ظل الأزمة البترولية والبدائل المقترحة (المبحث الثاني).

ويختم البحث بخاتمة تتضمن أهم ما توصلنا إليه.

الفصل الأول

البتـــرول ومكانتـــه في الاقتصـــاد الجـــزائري

تمهيد:

تعتبر الجزائر من أهم الدول المنتجة والمصدرة للثروة النفطية وهذا ما جعلها شريكا هاما في منظمتي الأوبك و الأوابك وعنصرا مؤثرا في السوق البترولية العالمية، ومن خلال هذا الفصل والذي خصصناه لدراسة حالة الجزائر من ناحية أهمية الثروة النفطية الوطنية ومكانتها في الإقتصاد الجزائري، من خلال التحدث عن واقع القطاع النفطي في الجزائر، منذ اكتشاف النفط إلى يومنا هذا، إضافة إلى إبراز الدور الفعال لشركة النفط الوطنية سوناطراك في تطوير قطاع المحروقات، الذي يعتبر هو أساس تطور الإقتصاد الوطني، والمصدر الوحيد لكل الأموال المحركة لعجلة التنمية الإقتصادية في البلاد، وهذا من خلال تقسيم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: تطور قطاع المحروقات في الجزائر.

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في أسعار البترول.

المبحث الأول: تطور قطاع المحروقات في الجزائر.

يشكل قطاع المحروقات ركنا هاما في الاقتصاد الجزائري، بحيث ينتج أكثر من 1/3 من الثروة الوطنية ويزود بـ 2/3 من موارد الميزانية[1].

– حيث مر هذا القطاع بعدة مراحل و تطورات جعلت منه أهم مورد مالي للبلد.

المطلب الأول: تنامي قطاع المحروقات في الجزائر.

أولا: لمحة عن تاريخ النفط الجزائري.

قبل الحرب العالمية الثانية أدت عمليات البحث والتنقيب إلى اكتشاف الكثير من الثروات المعدنية كالفحم والحديد والنحاس والرصاص والقصدير ، وبروز احتمالات عن وجود اليورانيوم....وغيرها من المعادن التي تزخر بها الجزائر، وفي عام 1949 عثرت الشركة الأهلية للبحث عن المواد البترولية واستغلالها في الجزائر S.N.répal سنريبال على الزيت في حقل صغير بوادي قويطرني الواقع على مسافة 100 كيلومتر في الجنوب الشرقي من البلاد وبدأ الإنتاج في العام الموالي مباشرة وبلغ أقصاه عام 1953 حتى وصل إلى 84 ألف طن ، ولكنه أخذ يتناقص باطراد بسبب ضآلة المدخرات وفي شهر جانفي من سنة 1956 تم اكتشاف حقل عجيلة البترولي في الجنوب الشرقي للجزائر ، كما تم في شهر جوان من نفس السنة اكتشاف حقل حاسي مسعود أكبر حقول البترول في الصحراء الجزائرية[2]

1- قبيل الاستقلال وبعده:

إذا عدنا سنوات قليلة إلى الوراء من توقيع اتفاقيات إيفيان عام 1962، سنعلم أن أولى براميل النفط الجزائري وصلت إلى فرنسا بعد اكتشاف البترول في العجيلة وحاسي مسعود جنوب الصحراء عام 1956 وبدأت الحكومة الفرنسية في تشجيع استثمار رؤوس الأموال، فتبين بعد ذلك أنه من المحتم إصدار تشريع خاص بشأن الثروات الصحراوية، يأخذ بعين الاعتبار جميع الاعتبارات الماثلة في ذهن المسؤولين الفرنسيين.

هذا التشريع الجديد الذي يُعرف باسم "قانون البترول الصحراوي" تأسس بعد سنتين من الاكتشاف وتمت المصادقة عليه فى نفس العام بعد وصول الجنرال ديغول إلى الحكم، أدى إلى تكريس المسعى الاستعماري الذي تبلور بشكل جلي في اتفاقيات إيفان التي نصت على حصة فرنسا من النفط الجزائري بعد الاستقلال.

وأعقب الاستقلال توقف التوتر الذي ساد بين البلدين، لكن بمجرد استيلاء العقيد الهواري بومدين على الحكم بعد انقلاب على الرئيس أحمد بن بله يوم 19 يونيو 1965، انطلقت بوادر التوتر ودار الخلاف حول كيفية استغلال

[1]– عبد اللطيف بن أشنهو– الجزائر اليوم بلد ناجح 2004– بدون طبعة ص 14.

[2]– وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات– دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيض بسكرة، 2012–2013، ص 174

وتسويق البترول في إطار تعاون فرنسي جزائري، فرضه عامل افتقار الجزائر إلى ثقافة التسيير والاستغلال المطلوبين لثروة مصيرية ومحورية[1].

وفي شهر ديسمبر 1963 أُنشئت الشركة الوطنية لتسويق المحروقات "سوناطراك" وكان هدفها الأول هو نقل وتسويق المحروقات، وتوسعت الشركة خلال ثلاث سنوات لتشمل مجالات صناعية بترولية وغازية.

ثانيا التطوير: إن التوجه الجديد لسياسة التطوير لقطاع المحروقات قد مكن من إدخال تغيرات جوهرية و ذلك بفضل اللجوء إلى الاستثمارات المباشرة للشركاء الأجانب خاصة في ميدان الحفر و الانتاج، حيث تعمل حاليا بالجزائر أكثر من 30 شركة عالمية للنفط و الغاز ، و قد وصلت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة للفترة 2000- 2013 حوالي 30 مليار دولار أمريكي 2.3 مليار دولار سنويا، 87% لتطوير المكامن و ترمي الأهداف الأساسية المسطرة في مجال المحروقات إلى[2]:

- رفع و تحسين احتياطات المحروقات و ظروف استغلالها و ذلك بانعاش و تكييف البحث والاستكشاف.
- تطوير المكامن المستشفة و غير المستغلة و تحسين نسب الاستخلاص في المكامن المستغلة.
- خلق القيمة المضافة و فرص العمل المباشرة و غير المباشرة جديدة.

1- تطوير جهود البحث: في الفترة 2000- 2012 وفي إطار البحث و الاستكشاف تم إبرام أكثر من 50 عقد مع الشركاء الأجانب من خلال إجراء مناقصات دولية، ثم من خلالها حفر حوالي 1000 بئر (392 خاص بسوناطراك)، تم اكتشاف أو تسجيل 230 بئر بالمحروقات 170خاص بسوناطراك.

الجدول رقم (01-01):اكتشافات النفط للجزائر خلال الفترة (2012-2016)

	2012	2013	2014	2015	2016
الجزائر	**08**	**12**	**18**	**10**	**17**

المصدر: التقرير الاحصائي السنوي 2017 لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط (اوابك).

من خلال الجدول رقم (01-01) نلاحظ أن وتيرة الاكتشافات النفطية كانت مثمرة و ذلك نتيجة الأولوية لتطوير قطاع المحروقات، حيث بلغ مجموع الاكتشافات المهمة للفترة (2012-2016) حوالي 65 اكتشافا.

1- محمد عبد الحكيم الرويضي، موقع www.noonpost.org ، مقال بعنوان نفط الجزائر: كيف تحولت النعمة إلى نقمة؟ ، تاريخ الزيارة 01أفريل2018 على الساعة 11.00 صباحا.

2- الموقع الالكتروني: www.Energy & Arabe Coopération ،مؤتمر الطاقة العاشر، الورقة القطرية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ديسمبر2014، تاريخ الزيارة 01 أفريل 2018 على الساعة 14.00، ص19.

الجدول رقم (02-01):اكتشافات الغز الطبيعي للجزائر خلال الفترة (2012-2016)

السنة	2012	2013	2014	2015	2016
الجزائر	23	20	14	13	16

المصدر: التقرير الاحصائي السنوي 2017 لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط (اوابك).

نلاحظ من خلال الجدول رقم (02-01) أن الاكتشافات من الغاز الطبيعي تميزت هي كذلك بالزيادة و النمو للفترة (2012-2016) لمجموع 86 اكتشاف، حيث تعد الجزائر رائدة في مجال الغاز الطبيعي.

2- رفع الاحتياطات المؤكدة للنفط و الغاز و تحسين انتاجية المكامن:

في إطار سياسة تطوير المحروقات و تقييم المكامن الموجودة باستعمال تقنيات الاسترجاع خاصة لتطوير إنتاج الغاز الطبيعي حيث ترمي شركة سوناطراك للرفع من صادراتها إلى حوالي 85 مليار متر مكعب في السنة من الغاز الطبيعي في المدى المتوسط و يتضمن برنامج الاستكشاف للفترة 2015 - 2019 إنجاز مسح زلزالي مع التركيز على تقنية المسح الزلزالي ثلاثي الأبعاد رغم التكلفة المرتفعة لهذه التقنية نظرا لتميزها بالدقة والفعالية و سيتم إنجاز حوالي 41.409 كلم² مسح زلزالي بتقنية ثنائي الأبعاد و 119.140كلم² بتقنية مسح ثلاثي الأبعاد.

و الجدير بالذكر أنه في العشر سنوات الماضية تم إنجاز ما يعادل 10500كلم² مسح زلزالي ثنائي الأبعاد و 18500كلم²/سنة مسح ثلاثي الأبعاد[1].

أما بالنسبة لنشاط التنقيب فإنه حفر حوالي 874 بئر استكشافية اي بمعدل 175 بئر سنويا 80% سيتم انجازها من طرف شركة سوناطراك، اما فيما يخص نشاط تطوير الآبار فإننا و من خلال البرنامج المسطر للفترة 2015-2019 فيتوقع إنجاز 1500 بئر خاصة بمنطقة حاسي مسعود و ضواحيها و كذا الحقول الجديدة لغاز بركين و تينهارت.

و يقارب المبلغ الاجمالي بالاستثمارات في ميدان البحث و التطوير في هذه الفترة 51 مليار دولار منها 20مليار دولار لغرض التطويرية على دعم مراكزها كشركة رائدة في مجال الغاز الطبيعي على المستوى المتوسطي بالإضافة إلى كونها مجموعة طاقوية متكاملة ذات توجه خارجي بحيث أنها تعمل على تحسين أدائها و فعاليتها من خلال التركيز على المشاريع ذات المردودية العالية.

من اجل تحقيق اهدافها، قامت سوناطراك بتطوير قاعدة هامة من الاحتياطات مجموعة من المشاريع المتعددة و المتنوعة، كما أنها تعمل على تثمين الموارد البشرية المؤهلة.

[1]- الموقع الالكتروني: www.Energy & Arabe Coopération ،(مرجع سابق) ص20.

الشكل رقم (01-01): نسب توزيع الأملاك المنجمية للمحروقات.

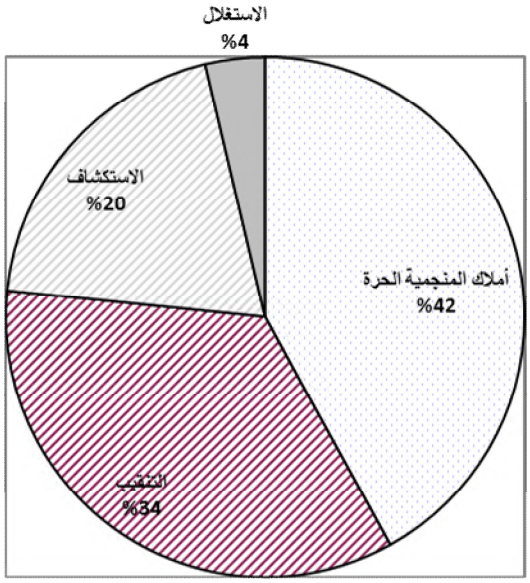

المصدر: مؤتمر الطاقة العاشر، أبو ظبي الامارات العربية المتحدة، الورقة القطرية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، سنة 2010 ص 51.

الجدول رقم (03-01): توزيع الأملاك المنجمية للمحروقات

	التنقيب	الاستكشاف	الاستغلال
الاملاك المنجمية الوطني للمحروقات			1 536 442(كلم 2)
اجمالي الاملاك المنجمية المستغل(58%)	891 291 (كلم 2)		
منها:	531 004 (كلم 2)	302 723 (كلم 2)	57 564 (كلم 2)
الاملاك المنجمية الحر (42%)	645 151 (كلم 2)		

المصدر: مؤتمر الطاقة العاشر، أبو ظبي الامارات العربية المتحدة، الورقة القطرية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، سنة 2010 ص 51.

الجدول رقم (04-01): حصيلة نشاطات التنقيب خلال الفترة (2000-2012)

	الوحدة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2010	2011	2012
الأمتار المحفورة	متر	102 704	92 642	76 482	122 614 160 945		184 728	216 692	325 991	237 269	268 154	258 146
عدد الآبار الاستكشافية المحفورة	عدد	36	36	28	41	60	64	77	114	76	78	66
التنقيب الزلزالي ثلاثي الأبعاد(كلم 2)	كلم ^{2}	276	711	2 571	2 874	3 315	4 918	7 110	7 199	11 886	8 097	13 180
التنقيب الزلزالي ثنائي الأبعاد(كلم)	كلم	8 641	7 116	8 398	11 006	8 176	7 627	12 143	13 528	9 021	16 788	8 696
عدد الاكتشافات	عدد	9	7	6	7	13	8	18	20	29	20	31

المصدر: مؤتمر الطاقة العاشر، أبو ظبي الامارات العربية المتحدة، الورقة القطرية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، سنة 2010 ص 51.

3-تطوير الصناعات النفطية اللاحقة:

أ- **المحروقات:** يعمل نشاط المصب للمحروقات بالجزائر في إطار خمس مهمات كبرى و هي: التكرير (05 مصافي)، التمييع (04 مركبات)، فصل الغاز البترول المسال، الصناعة البتروكمياوية، إضافة لإنجاز عدة مشاريع جديدة في مجال التكرير و تمييع الغاز.[1]

ب- مصافي التكرير: و ترتكز في خمس مصافي و هي: (سكيكدة، أرزيو، حاسي مسعود، الجزائر العاصمة، و أدرار) و تقدر الطاقة الانتاجية لهذه الوحدات بـ 27 مليون طن سنويا و الهدف من ورائها هو تحويل النفط الخام إلى مشتقات قابلة للاستخدام: كالنافتا، الغازولين، الكيروسين، الوقود، الاسفلت و زيوت التشحيم[2].

كما قد برمج إنجاز 06 مصافي جديدة لتلبية حاجيات السوق الوطنية على المدى الطويل بطاقة إنتاجية إجمالية تقدر بـ25 مليون طن سنويا و يرتقب استثمار 16 مليار دولار للفترة 2015-2019.

ج- صناعة البتروكمياويات: و هي أحد دعائم الاقتصاد الحديث و أحد ركائز صناعات المستقبل، وتحتاج مالية و تقنية ضخمة و تعتمد في المقام الأول على الغاز الطبيعي و مشتقات النفط كمواد اولية و هي ذات مردود اقتصادي عالي حيث يفوق سعرها أسعار النفط الخام نسب مضاعفة، حيث أولت الجزائر أهمية بالغة لهذا القطاع و الذي يرتكز على مجمعين[3]:

-**المجمع الأول:** في منطقة أرزيو طاقته الانتاجية 1 مليون طن سنويا من مادة الميثانول و 23 ألف طن سنويا من الراتجات الاصطناعية.

-**المجمع الثاني:** في منطقة سكيكدة: ينتج 1 مليون طن سنويا من الأثيلين و 48 ألف طن من البولي إثيلين منخفض الكثافة و 35 ألف طن سنويا من فينيل كلوريد PVC.

د- تمييع الغاز الطبيعي: و تعتبر شركة سوناطراك رائدة في مجال تمييع الغاز الطبيعي حيث تمتلك 04مركبات لتمييع الغاز بطاقة انتاجية تعادل 35 مليار م^3 سنويا:

هـ- غاز البترول المسال: و ينتج أساسا من الحقول الغازية بنسبة حوالي 85 % و بدرجة أقل من معالجة البترول الخام و تمييع الغاز الطبيعي و تقدر طاقته الانتاجية بـ 8.2 مليون طن سنويا موجهة في معظمها للتصدير و من المتوقع أن يصل إلى 11.6 مليون طن بدخول مصنع أرزيو الجديد في الخدمة.

المطلب الثاني: أهمية البترول في الاقتصاد الجزائري.

يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل شبه كلي على القطاع النفطي، اذ يعتبر هذا الأخير العمود الفقري الذي يرتكز عليه، وهذا راجع الى الدور الأساسي الذي يقوم به في الاقتصاد الكلي، وكذا وتيرة نمو هذا القطاع مقارنة

[1] - مؤتمر الطاقة العاشر (مرجع سابق) ص21.
[2]- احصائيات وزارة الطاقة والمناجم الجزائرية لسنة 2014 ص 21.
[3]- نفس المرجع ص ص 22-23.

مع باقي القطاعات الأخرى هذا من جهة ، ومن جهة أخرى الى التحصيلات المالية الكبيرة التي يدرها من العملة الأجنبية نتيجة عملية التصدير للخارج، وتتجلى مكانة النفط في الاقتصاد الجزائري من خلال المؤشرات التالية:

أولا: مساهمة النفط في الناتج المحلي الاجمالي (PIB).

يعبر الناتج المحلي الإجمالي عن مجموع السلع والخدمات، التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة.

وبما أن النفط هو سلعة هامة تنتجها الجزائر ، ونظرا للأهمية الكبيرة التي تحتلها هذه السلعة أصبحت تشكل قطاعات اقتصاديا كاملا له وزنه الخاص في الاقتصاد الوطني الجزائري، اذ اصبح احدى فروع الإنتاج في الاقتصاد الوطني، ونمو هذا الاخير أصبح جد مرتبط بنمو قطاع النفط ،وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (05-01): مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي **(PIB)** خلال الفترة(1997-2013).

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (PIB) (مليار دج)	الناتج المحلي للقطاع النفطي (مليار دج)	النسبة المئوية
2001	4 227,1	1 443,9	34,1
2002	4 522,8	1 477,0	32,8
2003	5 247,5	1 868,9	35,6
2004	6 135,9	2 319,8	37,8
2005	7 544,1	3 352,9	44,4
2006	8 463,5	3 885,2	45,9
2007	9 389,6	4157,4	44,3
2008	11 043,7	4 997,6	45, 3
2009	9 968,0	3 109,1	31,2
2010	11 991,6	4 180,4	34,9
2011	14 519,8	5 242,1	36,1
2012	15 843,0	52 208,4	32,9
2013	16 569,3	4 968,0	30,0
2014	17 228.6	4 657.8	27.03
2015	16 702.1	3 134.2	18.76

2016	17 406.8	3 025.6	17.38

المصدر: التقرير السنوي للبنك الجزائري لسنوات 2002-2007-2012-2016.

من خلال الجدول رقم (05-01) يتبين أن القطاع النفطي يساهم بنسبة كبيرة في الناتج الاجمالي، اذ بلغ متوسط نسبة المساهمة من سنة 2001 الى غاية 2016 حوالي 35% من اجمالي الناتج المحلي الخام، وهذا راجع للسياسة الجديدة في مجال فتح الاستثمار في القطاع النفطي للأجانب، بحيث حقق القطاع النفطي نسبة لابأس بها في العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرين، أما أعلى نسبة فسجلت سنة 2006 بـ 45.9% والمقدرة بـ 3885.2 مليار دينار جزائري، وهذا بسبب الارتفاع الكبير في اسعار النفط في هذه السنة، في حين كانت ادنى نسبة سنة 2016 بـ 17.4% متأثرة بهبوط أسعار النفط مقدرة بـ 3025.6 مليار دينار.

ثانيا مساهمة النفط في ايرادات الميزانية العامة.

ان ايرادات الميزانية العامة للدولة تتكون اساسا من الجباية التي هي عبارة عن ذلك النظام التشريعي الموضوع حيز التطبيق لضمان اجراءات من أجل تحصيل ايرادات لتغطية نفقات الدولة بصفة مباشرة، اذ تحتل مكانة بارزة نظرا لثباتها والزاميتها بنوعيها النفطية والعادية.

وبما أن اهتمام الدولة كان منصب على القطاع النفطي ، فهذا يرجع لسبب واحد وهو مساهمته الكبيرة في الاقتصاد الوطني من خلال الجباية النفطية، والتي كانت مساهمتها في ميزانية الدولة[1] .

1-الفترة ما بين (2001-2016): تعتبر هذه الفترة من أهم الفترات التي سجلت فيها الجباية النفطية أعلى مستوياتها، وهذا نتيجة التطورات الكبيرة التي شهدتها اسعار النفط خلال الفترة من سنة 2001 الى غاية السداسي الاول 2014، في حين عرفت تراجعا محسوسا بين السداسي الثاني 2014 الى الثلاثي الثالث 2016 لتعاود التعافي من جديد خلال الثلاثي الرابع 2016 نتيجة اتفاق المنتجين من اوبك وخارجها على تسقيف الانتاج في مؤتمر الجزائر بتاريخ 28 سبتمبر 2016.

الجدول رقم (06-01): مساهمة الجباية النفطية في الايرادات الكلية خلال الفترة (2001-2016)

السنوات	الإيرادات الكلية (مليار دج)	الجباية االنفطية (مليار دج)	النسبة المئوية %
2001	1 505,5	1 001,4	66,5
2002	1 603,3	1 007,9	62,9
2003	1 974,4	1 350,0	68,4
2004	2 229,7	1 570,7	70,4
2005	3 081,7	2 352,7	76,3
2006	3 639,8	2 799,0	76,9
2007	3 687,8	2 796,8	75,8
2008	5 190,5	4 088,6	78,8

[1]- بن عوالي خالدية ،استخدام العوائد النفطية :دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاد بترولي ، جامعة وهران 2 ،الجزائر، 2015-2016 ص 96.

65,6	2 412,7	4 379,6	2009
66,3	2 905,0	4 379,6	2010
68,7	3 979,7	5 790,1	2011
66,0	4 184,3	6 339,3	2012
61,9	3 678,1	5 940,9	2013
59.0	3 388.4	5 738.1	2014
46.5	2 373.5	5 103.1	2015
35.3	1 781.1	5 042.2	2016

المصدر: التقرير السنوي للبنك الجزائري للسنوات 2005-2010-2013-2016.

من الجدول أعلاه نستنتج أن ايرادات الجباية النفطية خلال السنوات الأولى للقرن الواحد والعشرين تراوحت ما بين 60% الى 70% من مجموع الايرادات الكلية للميزانية العامة الى غاية 2009، بحيث عرفت الجباية النفطية خلال هذه السنة تدهورا كبيرا في قيمتها وصل الى ما نسبته 65.6% مقارنة بسنة 2008 إذ قدرت قيمتها في هذه السنة بـ 4088.6 مليار دينار جزائري اي ما يعادل نسبة 78.8%، وبالتالي كانت نسبة الانخفاض 13.2%، لتصل في سنة 2011 الى نسبة 68.7% بقيمة قدرها 3979.7مليار دينار جزائري لترتفع سنة 2012 الى 4184.3 مليار دينار بنسبة زيادة قدرها 5.1%، أما نسبتها الى الايرادات الكلية في سنة 2012 كانت 66%مقابل 68.7% في 2011 بينما كانت في 2011 نفس ايرادات النفط هذه تمثل 102.6% من النفقات الجارية، لم تعد تمثل في 2012 سوى 84.8% مما يبين تدهور واضح لتغطية النفقات الجارية من طرف الايرادات التي تدرها الجباية النفطية[1].

أما في سنة 2013 فقد انخفضت الجباية النفطية بنسبة 12.1%، مقفلة السنة بمبلغ قدره 3678.1 مليار دينار، في سجلت انخفاضا كبيرا للسنوات 2014،2015 و2016 بقيمة قدرها 5738.4،5103.1 و5042.2 مليار دينار على التوالي متأثرة بانخفاض سعر النفط وبنسب 46.5،59.1 و 35.3 وهي ادنى نسبة مسجلة في حين عرفت الجباية العادية ارتفاعا بقيمة 2422.9 مليار دينار وبنسبة 48.1% مقارنة بسنة 2012 بقيمة 1908.6 مليار دينار بنسبة 30.1%.

ثالثا: مساهمة النفط في حجم الصادرات.

منذ وقت بعيد وصادرات القطاع النفطي (المحروقات) تسيطر على معظم قيمة الصادرات بالجزائر، وبالتالي فهي تشكل المورد الرئيسي للعملة الصعبة في الجزائر وهذا مايوضحه الجدول الموالي:

[1]- التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2012، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، ص97.

الجدول رقم (07-01): مساهمة القطاع النفطي في حجم الصادرات الكلية خلال الفترة (2001-2016).

السنوات	إجمالي الصادرات (مليار دولار)	صادرات القطاع النفطي (مليار دولار)	النسبة المئوية %
2001	19,09	18,53	99,03
2002	18.71	18,11	94,87
2003	24,47	23,99	98,03
2004	32,22	31,55	97,92
2005	46,33	45,59	98,40
2006	54,74	35,61	65,05
2007	60,59	59,61	98,38
2008	78,589	77,194	98,22
2009	45,168	44,415	98,33
2010	57,090	56,121	98,30
2011	72,888	71,661	98,32
2012	71,736	70,584	98,39
2013	64,377	63,327	98,37
2014	60.129	56.462	93.90
2015	34.565	33.081	95.50
2016	29.371	27.918	95.05

المصدر: التقرير السنوي للبنك الجزائري للسنوات 2002-2007-2012-2016.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن قيمة الصادرات عرفت نموا كبيرا خصوصا في سنة 2001 اذ عرفت نموا كبيرا خصوصا في سنة 2001 اذ بلغت مقدارها 18.53 مليار دولار أمريكي مايعادل نسبة 99.03% من مجموع الايرادات الكلية للدولة، ثم انخفضت بمعدل طفيف لتحافظ على نسبة 98% خلال الفترة 2007-2011، وهذا بسبب الارتفاعات المتواصلة التي عرفتها أسعار النفط، حيث بلغ سعر النفط سنة 2008 حوالي 99.97 دولار للبرميل، غير أن انخفاض وتقلبا الأسعار التي شهدتها الأسواق العلمية للنفط سنة 2009 والتي أدت الى انخفاض متوسط سعر النفط الى 80.72 دولار للبرميل، ما أدى الى تدهور قيمة الصادرات النفطية الى 44.71 مليار دولار ،لتصل الى ادنى مستوياتها خلال سنة 2016 متأثرة بتدهور سعر برميل النفط لتصل قيمتها الى 27.918 مليار دولار أي بنسبة 95.05% من قيمة الصادرات الكلية والتي قدرت ب 29.371 مليار دولار.

من خلال ما سبق نجد أن هناك علاقة طردية بين الصادرات الكلية والصادرات النفطية، وعليه نستنتج أن الصادرات النفطية هي عمود الصادرات الكلية للدولة خصوصا وللاقتصاد ككل عموما.

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في أسعار البترول.

إن أسعار النفط تشبه جميع أسعار السلع و الخدمات في أنها تحدد عند توازن الكميات المطلوبة مع المعروضة ومع ذلك فهناك بعض الخصائص المميزة لصناعة النفط التي تجعل أسواق النفط مختلفة عن أسواق السلع و الخدمات، والذي يظهر جليا من خلال تعرض أسعار النفط لنوبات متكررة، حيث بالإضافة إلى خاصية عدم مرونة الطلب و العرض، تتميز الأسواق النفطية بعدة حواجز لاستثمارات جديدة، بمعنى أن وجود قدر كبير من عدم اليقين بشأن الطلب و الأسعار في المستقبل سيؤدي إلى حتمية عدم استقرار السوق بشكل عام وإحداث الأزمات.

المطلب الأول: مميزات الطلب و العرض على البترول.

تتأثر أسعار النفط بعدة عوامل، تنقسم إلى شقين، شق يتعلق بجانب الطلب و الآخر يتعلق بجانب العرض، و هو المحدد الرئيسي لمستويات الأسعار[1].

أولا الطلب: و هو يشمل على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

1- سعر النفط الخام و منتجاته: أي بمعنى أن انخفاض السعر يؤدي إلى زيادة الطلب و العكس في حالة الارتفاع و يكون ذلك بالنسبة للنفط الخام أو مشتقاته المكررة.

2- السعر النسبي للطاقات المتجددة: تتأثر أسعار النفط بالأسعار النسبية للطاقات البديلة أو بمعنى آخر الانخفاض النسبي مثلا: للميثان يؤدي إلى ان الحصة النسبية له في مزيج الوقود للارتفاع و ذلك يكون محفزا بارتفاع أسعار النفط.

3- معدل النمو الاقتصادي: و هو يتناسب طرديا مع زيادة استهلاك النفط خاصة في ظل التطور التكنولوجي الكبير و انخفاض النمو الاقتصادي يؤدي إلى انخفاض الطلب و الاستهلاك للنفط.

4-التغيرات المناخية: نلاحظ انه في فترات الصيف الحار يقل استهلاك الطاقة و بالتالي انخفاض الطلب، اما اثناء فترات البرد و الشتاء تزيد معدلات استهلاك الطاقة و هو ما يؤدي إلى زيادة الطلب على النفط.

5- الأزمات الاقتصادية: هي مجموعة من الأزمات التي تؤثر سلبا على اقتصاد دولة معينة أو مجموعة من الدول فتزداد المديونة بشكل كبير و يقل الطلب على البترول مع ثبات سعره او ارتفاعه و لكن لن تتمكن الدول من شراء كميات كافية منه، تترغم حينها إلى رفع أسعاره محليا حتى تتمكن من الوصول إلى درجة موازنة قريبة بين السعر العالمي و السعر المحلي [2].

---

[1]-علة مراد، دراسة تقلبات أسعار النفط و أثرها في التنمية الاقتصادية، دراسة نظرية تحليلية لحالة الجزائر للفترة 2000-2014،جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، سنة2017، ص 101.

[2]. الموقع الالكتروني موضوع: www.mawdo3.com، مقال بعنوان العوامل المتحكمة في أسعار البترول يوم 2018.03.31.على الساعة 11.39.

* كتاب أهمية النفط في الاقتصاد و التجارة الدولية (النفط السوري أنموذج)، لقصي عبد الكريم إبراهيم، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، سنة2010، ص 122.

6- الأزمات السياسية: هي مجموعة من الأزمات التي تحدث عادة في دولة واحدة و قد تتأثر فيها أكثر من دولة و تنتج الأزمات السياسية بسبب وجود حروب أهلية و إقليمية أو دولية، مما يؤدي غلى التأثير السلبي على أسعار البترول،و عادة تؤدي هذه الأزمات إلى ارتفاع اسعار البترول مع زيادة الطلب عليه من قبل الدول.

7- مصادر الطاقة البديلة: هي مجموعة من المصادر التي تساهم في توفير الطاقة للإنسان و تعد بديلة عن استخدام النفط مما قد يؤثر على أسعاره سلبيا مع مرور الوقت، و هذا ما يظهر جليا في العديد من الصناعات الحديثة مثل اختراع السيارات الهجينة "كهرباء- وقود".

8- تقلبات أسعار النفط مقابل الدولار الأمريكي: افتتح يوم 01 أفريل 2016 التداول لعام 2016 و تم إغلاق الشمعة اليومية على 37.35دولار أمريكي للبرميل (UKOIL) و بالمقابل اغلقت الشمعة يوم 30 ديسمبر 2016 عند 56.84دولار أمريكي للبرميل، سجل أدنى سعر للنفط يوم 20جانفي 2016 حيث كان سعر آنذاك 27.37دولار امريكي، يمكننا مشاهدة سعر النفط (UKOIL) و الدولار الأمريكي (أسود) لعام 2016[1].

9-النمو السكاني: يتوقع أن يرتفع عدد السكان في العالم، ليصل الى 7.5 مليار نسمة بحلول عام 2025، مقابل 6.5 مليار نسمة عام 2006 أي بمعدل نمو سنوي قدره 0.9% ، مع تفاوت النمو بين الدول النامية والصناعية؛ ويوضح الشكل أدناه تطور النمو المتوقع في الطلب على النفط ، في المدة بين 2002 و2025 بناء على الفرضيات السابقة.

الشكل رقم (01-02): تطور الطلب العالمي على النفط 2002-2025 (مليون برميل يوميا)

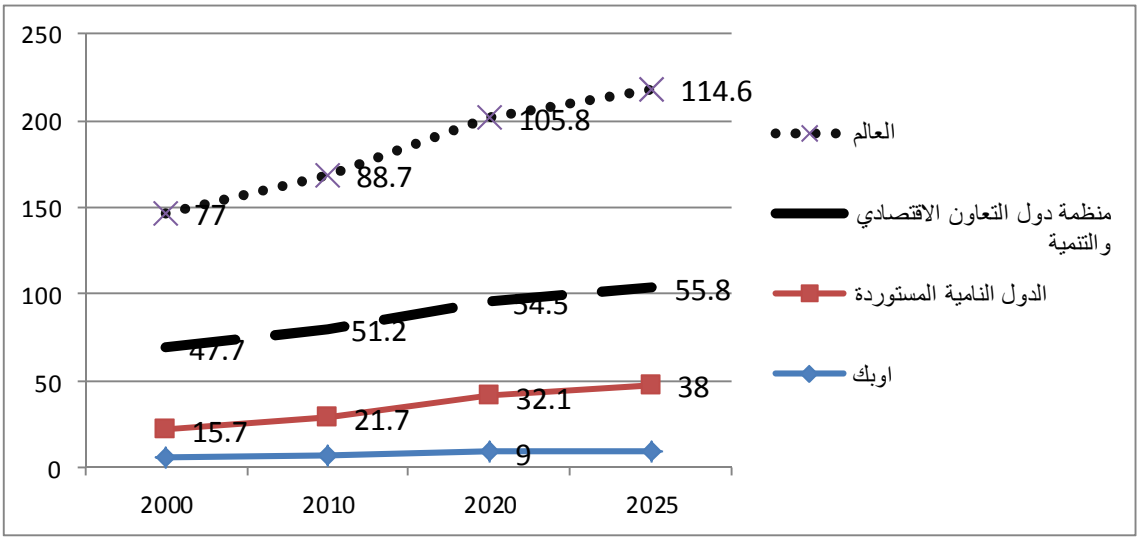

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات من كتاب أهمية النفط في الاقتصاد و التجارة الدولية (النفط السوري أنموذجا)، لقصي عبد الكريم إبراهيم، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، سنة 2010، ص 122.

[1]. موقع www.fxcm-oil-trading-guide-ar.pdf ، دليل النفط: ماذا حدث لأسعار النفط قبل 2016 ، تاريخ الزيارة 01 أفريل2018 على الساعة 15.00، ص03.

ومن تقديرات أوبك لنمو الطلب العالمي على النفط ، تبين أنه سيرتفع من 77 مليون ب/ي عام 2002 الى 84.30 مليون ب/ي عام 2006 ،الى 114.60 مليون ب/ي عام 2025 ، أي بمعدل نمو قدره 6.1 % سنويا ، ولكن يختلف هذا المعدل بين المجموعات الدولية ، أي سوف يزداد طلب الدول النامية المستوردة بمعدل 6.1 % سنويا، وطلب الدول الصناعية بمعدل 1% سنويا، بحيث يستمر انخفاض نصيب الدول الصناعية من مجمل الطلب العالمي من 63.60 % عام 1998 الى 58.70% عام 2006 والى 48.60% عام 2025.

و أيضا سيستمر نصيب الدول النامية (المستوردة والمنتجة) من 30.20% عام 1998 الى 35.70% عام 2006 والى 43% عام 2025[1].

ثانيا العرض:

1- الطلب النفطي: يعد الطلب على النفط من العوامل الرئيسية المؤثرة في العرض النفطي انطلاقا من فكرة أن الطلب يخلق العرض، أي ان الطلب المتزايد على النفط يشجع المنتجين على التوسع في الانتاج وزيادة الاستثمار في الصناعات النفطية و العكس في حالة نقص الطلب.

2- الاحتياطات النفطية: تعد قاعدة الارتكاز الأساسية للإنتاج النفطي الذي يتطلب التحقق من التقدير الحقيقي للاحتياطات فالمبالغة في تقدير الاحتياطي تؤدي إلى زيادة الانتاج و منه زيادة العرض كما ان عمليات التنقيب تحده الكميات المعروضة من النفط [2].

3- دور المنظمات الدولية: تؤثر سلوكيات عرض النفط العالمي في دور المنظمات الدولية ذات العلاقة المباشرة بقطاع النفط و صناعته على رأيها:

4- منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC): أنشأت هذه المنظمة نتيجة لوجود بعض الشركات المتعددة الجنسيات والدول المصنعة على شكل تنظيم مشابه للكارتل التي تسيطر على أسعار البترول وتتحكم فيها حيث كانت هي السبب الأساسي في انخفاض الأسعار في معظم الأحيان مما أدى إلى إلحاق أضرار كبيرة باقتصاديات البلدان الأخرى، وبناء على مبادرة فنزويلا عقد اجتماع في بغداد بين 10 و 14 من شهر ديسمبر 1960ضم ممثلي إيران، العراق، الكويت، المملكة العربية السعودية وفنزويلا وتقرر من هذا الاجتماع التاريخي إنشاء منظمة (OPEC) فالهدف الأول لهذه المنظمة كان الإبقاء على أسعار النفط الذي يستغله للكارتل الدولي للنفط خارج حدودها في مستوى مرتفع، وحماية مصالح الدول المنتجة وضمان دخل ثابت لها وتأمين تصدير إلى الدول المستهلكة بطريقة اقتصادية منتظمة، وفوائد مناسبة لرؤوس أموال الشركات المستثمرة في الصناعات

[1]- قصي عبد الكريم ابراهيم ، اهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري أنموذجا) ، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب – دمشق 2010 ص 122.

[2]- علة مراد (مرجع سابق).

البترولية وتنسيق الجهود التي تبدلها البلدان المنتجة لانتزاع حصة. أكبر من الأرباح الناتجة عن استغلال ثرواتهـا الخاصة[1].

حاليا تتألف منظمة OPEC من 12 دولة هي الجزائر، أنغولا، أندونيسيا، إيران العراق، الكويت، ليبيا، نيجيريا، قطر، العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة وفنزويلا، وهذا بغض النظر عن قومية أعضاءها (دول عربية وأخرى غير عربية)، وقد ثبتت الأهداف الرئيسية لهذه المنظمة في[2]:

أ- توحيد السياسات النفطية بين الدول الأعضاء وعمل أفضل الطرق لحماية مصالحهم الفردية والجماعية مع تحسين عائدات للبترول لدول الأعضاء عن طريق تنسيق سياساتها البترولية العامة للاستفادة من هذه الثروة؛

ب- العمل على استقرار أسعار النفط في الأسواق العالمية؛

ج- فرض رقابة على ثرواتها النفطية وعلى عمليات الاستخراج والنقل والأسعار؛

د- تطوير الخبرات الفنية في مجال الاستغلال والتصنيع.

5- الوكالة الدولية للطاقة:

لقد أنشئت هذه الوكالة كرد فعل على أزمة السويس عام 1956 ، وعلى ارتفاع أسعار النفط عامي1973-1974 لغرض توحيد وتنظيم جهود الدول المستهلكة في وجه (OPEC)ففي مستهل 1974 وجه رئيس الولايات المتحدة نيكسون الدعوة إلى حكومات الدول الصناعية الكبرى المستوردة للنفط لحضور اجتماع في واشنطن في 1974/02/11 لبذل جهود منسقة لتنمية مصادر الطاقة البديلة في إطار منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) [3].

وقد شملت في عضويتها 18 دولة صناعية غربية من أعضاء منظمة(OECD) ومقرها باريس، وقد ارتفعت العضوية إلى 24 دولة*.

لقد سعت الوكالة لتحقيق أهدافها المعلنة لصياغة برنامج عمل للدول المستهلكة للطاقة و هي[4]:

1- تحديد مستوى مشترك من الاستقلالية النفطية أثناء الطوارئ وتحقيق الإجراءات الكفيلة بضغط الطلب وترشيد الاستهلاك؛

2- صياغة نظام معلومات يوزع دورياً حول السوق النفطي العالمي؛

---

[1]- عبد القادر سيد أحمد، الأوبك ماضيها، حاضرها وأفاق تطورها، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، سنة 1982،ص75

[2]- www.opec.org

[3]- .حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان، الطبعة الثانية، 2006 ، ص27

*- دول الوكالة الدولية للطاقة هي:الولايات المتحدة، وكندا، المملكة المتحدة، ألمانيا، ايطاليا، اليابان، استراليا، نيوزيلندا، السويد، الدانمارك، بلجيكا، هولندا، لوكسمبورج، ايرلندا، سويسرا، اسبانيا، النمسا، تركيا، اليونان، فرنسا، فلندا، البرتغال، النرويج.

[4]- حسين عبد الله، مرجع سابق، ص276

3- وضع برنامج طويل المدى يهدف إلى تقليص التبعية للبلدان المنتجة وتقليل الاعتماد على الطاقة المستوردة ؛

4- تشجيع وتنمية الطاقة البديلة كالطاقة الذرية والشمسية و غيرها؛

5- تكوين مخزون من النفط يكفي لاستهلاك تسعين يوما، لمواجهة طوارئ و التأثير في السوق النفطية.

المطلب الثاني: انتاج البترول في الجزائر.

لعب النفط و الغاز الطبيعي في الجزائر دورا محوريا في الرفع من قدرات الاقتصاد الوطني الذي يعتمد اعتمادا كبيرا على المحروقات لتلبية احتياجاته التنموية، و الحصول على العملة الأجنبية، لتحقق صادرات المحروقات بذلك غالبية صادرات الجزائر.

أولا: احتياطي النفط الجزائري.

قدرت الاحتياطات النفطية المؤكدة للنفط الخام الجزائري بـ 12.20 مليار برميل 2016 و تعد الجزائر سابع دولة عربية من حيث احتياطات النفطية بعد كل من السعودية و الامارات و العراق، قطر، الكويت و ليبيا كما أنها تحتل المرتبة الخامسة عشر عالميا، و يوضح الجدول التالي احتياطات النفط من سنة 2012 إلى 2016.

جدول رقم (08-01): الاحتياطيات المؤكدة من النفط الخام (مليار برميل) خلال الفترة (2012-2016)

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016
الجزائر	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2
النسبة المئوية من الاحتياطي العالمي	0.96	0.95	0.95	0.95	0.95

المصدر: التقرير الاحصائي السنوي 2017 لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط (اوابك)

من خلال الجدول نلاحظ أن الاحتياطي الجزائري يتميز بالاستقرار خلال طول الفترة بمقدار 12.2 مليار برميل و ذلك راجع إلى أن الاستكشاف يشكل نقطة ضعف بالنسبة للجزائر في الوقت الحالي بسبب العجز عن تحديد الاحتياطات التي بحوزتنا و التي هي في طريقها للزوال في ظل انخفاض إنتاج النفط بشكل تدريجي منذ سنة 2007 في حين لا يشكل الاحتياطي الجزائري نسبة ضئيلة جدا حوالي 0.95% من الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط كما[1].

[1]- موقع جريدة الخبر: مقال بعنوان "الجزائر عاجزة عن تجديد احتياط النفط لديها"، للسيد عبد المجيد عطار رئيس مدير عام سابق لسوناطراك يوم 01 أفريل2018 على الساعة 14.00.

كما قد تميزت احتياطات الغاز الطبيعي في الجزائر بالثبات الشديد بين عامي 2012- 2016 بحوالي 4504 مليار متر مكعب و يشير هذا الثبات أيضا إلى عدم وجود استكشافات جديدة في الجزائر في حين كانت النسبة المئوية من الاحتياطي العالمي بين 2.29 و 2.31% و هذا ما يظهر جليا من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (09-01): الاحتياطيات المؤكدة من الغاز الطبيعي (مليار م^3) خلال الفترة (2012-2016)

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016
الجزائر	4504	4504	4504	4504	4504
النسبة المئوية من الاحتياطي العالمي	2.31	2.29	2.30	2.29	2.30

المصدر: التقرير الاحصائي السنوي 2017 لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط (اوابك).

و وفق الطاقة الانتاجية و التصديرية تعد الجزائر إحدى اهم الدول التي تمد الأسواق الأوربية خصوصا والسواق العالمية عموما بالنفط و الغاز حيث تبلغ نسبة احتياطي الجزائر من الغاز الطبيعي العالمي بـ 2.3%.

ثانيا إنتاج البترول في الجزائر: قالت شركة الطاقة الوطنية الجزائرية سوناطراك: إن إنتاج الجزائر من النفط والغاز يعاود النمو بعد سنوات من الجمود مدعوما بعوامل من بينها ارتفاع انتاج الحقول القائمة للبلد في أوبك.

و تكافح الجزائر لجذب شركات الطاقة الأجنبية للمساعدة في التنقيب عن حقول جديدة حيث تتقوض أسعار النفط العالمية المنخفضة جهودها في الوقت الذي هبطت فيه إيرادات الطاقة نحو 50%، العام الماضي و تسهم إيرادات الطاقة بأكثر من 60% من ميزانية الدولة.

و أظهر تقرير من سوناطراك أن انتاج النفط سيبلغ 69 مليون طن من المكافئ النفطي في 2016 مقارنة مع 67 مليون طن العام الماضي في حين سيزيد انتاج الغاز إلى 132.2 مليار متر مكعب من 128.3 مليار متر مكعب في 2015 و 130.9 مليار في 2014.

"و قال أمين معزوزي رئيس سوناطراك سابقا للصحفيين" حقبة الجمود تجاوزناها و نعيش الآن مرحلة نمو و نال تراجع الطلب الأوروبي على الغاز من صادرات الجزائر التي تعرضت لضغوط من تباطؤ انتاج الحقول القديمة و تدني الاستثمار و تنامي حاجة الجزائر نفسها إلى الغاز لتوليد الكهرباء.

لكن سوناطراك استثمرت لجلب الاستقرار إلى انتاج و زيادته في حقولها الضخمة القديمة و تتوقع بدء الانتاج من خمسة حقول جديدة للغاز في جنوب البلاد على مدى الأعوام القليلة المقبلة.

و بحسب وثيقة من سوناطراك من المتوقع أن يبلغ إنتاج الغاز 141.3 مليار متر مكعب في 2017 و143.9 مليار في 2015 و 150 مليار متر مكعب في 2019 و 165 مليار متر في 2020 و سيبلغ إنتاج

النفط 75 مليون طن من المكافئ النفطي في 2017 و 77 مليون طن في 2019 و 82 مليون طن في 2020.

كانت شركات الطاقة عقدت اجتماعا مع مسئولين من الجزائر و الاتحاد الأوروبي الشهر الماضي لاستطلاع.

كيف يمكن للجزائر أن تتكيف مع زيادة التنافسية بالأسواق و جذب الاستثمارات اللازمة لضخ مزيد من الغاز و زادت إيني الإيطالية واردتها من الغاز الجزائري لمثليها تقريبا لتصل إلى 11.5 مليار متر مكعب في 2015 مقارنة مع 6 مليارات فقط في 2014 حسبما ذكرت سوناطراك.

و يعمل بسوق النفط و الغاز الجزائرية نحو 30 شركة اجنبية منها إيني و انادارکو و بي بي و ثيبسا و شل و شتات أويل و سينوبك.

و لم تستقطب جولتان سابقتان لترسيه حقول النفط و الغاز اهتماما كبيرا، لكن سوناطراك تقول إنها ستبدأ محادثات ثنائية مباشرة مع الشركات في مسعى لتسريع إطلاق الاستثمارات [1].

جدول رقم (10-01): انتاج النفط الخام وسوائل الغاز (الف برميل يوميا) خلال الفترة (2012-2016)

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016
الجزائر	1 652	1 623	1 703	1 665	1 647

المصدر: التقرير الاحصائي السنوي 2017 لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط (اوابك)

يوضح الجدول السابق أن الانتاج الجزائري في سنة 2012 بلغ 1.652 مليون برميل يوميا في حين بلغ سنة 2013 حوالي 1.623 مليون برميل يوميا وهو أدنى انتاج خلال الفترة، ليصل الى أعلى مستوى انتاج بمقدار1.703 مليون برميل يوميا في سنة 2014، أما في سنة 2015 فبلغ 1.665 مليون برميل يوميا، أما فيما يخص سنة 2016 فقد بلغ 1.647 مليون برميل متأثرا بتسقيف الانتاج في نهاية العام.

[1]- موقع WWW.ALARABYA.NET،مقال بعنوان "نمو انتاج الجزائر من النفط و الغاز بعد سنوات من الجمود، يوم2018/04/11على الساعة 14.30

خلاصة الفصل:

ان ظهور البترول في صحراء الجزائر، هو سبب الصراع بين فرنسا والجزائر من جهة، ومن جهة أخرى يعد إيذانا لتطور بعيد الأثر في مستقبل هذه الدولة الناشئة.حيث بات يُسهم البترول بشكل كبير في إجمالي الناتج المحلي، وفي إيرادات الدولة، وميزان المدفوعات، والصادرات الخارجية. كما يلعب البترول والغاز دورًا أساسيًا في إنشاء صناعات وخدمات أخرى مرتبطة بهما، لعل من أهمها الصناعات البتروكيماوية والكهرباء، وتحلية المياه والصناعات الثقيلة ذات الكثافة العالية في استهلاك الطاقة.

كما أن هناك علاقة كبيرة بين تطور البيئة الاقتصادية الدولية وقطاع المحروقات على وجه التحديد و تطور قطاع المحروقات في الجزائر.

لقد فتحت قوانين الإصلاحات قطاع المحروقات أمام رؤوس الأموال الأجنبية، وشجعت الشراكة، لكنها لم تجرد الدولة من دورها كلية، و قد نجح القطاع بفضل هذه الإصلاحات في جذب الشركات الأجنبية للاستثمار المباشر في الجزائر، وفي ظل تطبيقها تحققت نتائج تعتبر على العموم مقبولة، حيث تمكنت الجزائر على سبيل المثال من تجديد احتياطاتها النفطية، و من جهة ثانية نجحت في رفع مستويات الإنتاج والتصدير من النفط.

الفصل الثاني

دور العوائد النفطية في تجسيد السياسات التنموية في الجزائر

تمهيد:

يعد النفط العامل الحاسم في تشكيل الجزائر الحديثة و مستقبلها فخلال العقود الماضية لعبت عائداته دورا أساسيا في صياغة البرامج و الخطط التنموية، و يعد المصدر الأول للقوة الاقتصادية للبلد، كما يعد المرجع الأساسي في صياغة التوجهات التنموية.

ولكن الشيء الملاحظ أن الأموال التي تدرها هذه السلعة غير منتظمة وغير مستقرة، وهذا راجع لخضوعها لتقلبات أسعار النفط في السوق العالمية للنفط، التي تتحكم فيها عوامل خارجية لا يمكن لأي طرف التحكم فيها أو التنبؤ بها، هذا ما جعل لها آثار على الاقتصاد الجزائري إما إيجابا في حالة زيادتها، أو سلبا في حال انخفاضها، وهذا ما يظهر جليا من خلال المؤشرات الاقتصادية الكلية للبلاد بعد كل حالة، وانطلاقا من ذلك فإنه سيتم من خلال هذا الفصل التطرق إلى المحاور التالية التي نراها ضرورية لإدراك موضع البحث والمتمثلة في:

المبحث الأول: وضعية التنمية في الجزائر.

المبحث الثاني: مكانة العوائد النفطية في الاقتصاد الجزائري.

المبحث الأول: وضعية التنمية في الجزائر.

تعتبر التنمية من أهم التحديات التي تشغل الدول سواء المتقدمة أو النامية، وهذا لأنها الوسيلة التي تسمح بتحسين مستوى معيشة الأفراد وزيادة رفاهيتهم وتقوية الاقتصاد الوطني بشكل يعزز مكانة الدولة وقوتها ويسمح بالاستفادة المثلى من الموارد الطبيعية والبشرية المتوفرة، وباعتبار الجزائر دولة نامية فهي تعاني أيضا من مظاهر تخلف اقتصادها، وهذا بسبب ضعف هيكلها الاقتصادي والاعتماد على عائدات صادرات النفط.

المطلب الأول: مؤشرات التنمية في الجزائر.

إن الانشغال بالسياسات والمخططات التنموية يسترعي فهم الوضعية التي يعيشها البلد وتحديد المكانة التنموية بأكثر دقة ممكنة وذلك لرسم أهداف هذه السياسات والمخططات بطريقة سليمة، ويتم فهم وتحديد وضعية البلد التنموية وكذا تقييم الجهود المبذولة في إطار عملية التنمية عن طريق قياس التنمية في هذا البلد وتتم عملية القياس باستخدام مؤشرات (INDICES) يكون بعضها إحصائي والبعض الاخر وصفي أو تحليلي ولكن قبل أن نعرج على هذه المؤشرات يجب أولا التطرق لماهية التنمية.

أولا: التنمية بالمفهوم التقليدي.

ظهر المفهوم التقليدي للتنمية مع ظهور مصطلح العالم الثالث وهي الدول المتخلفة من افريقيا واسيا وأمريكا اللاتينية، اذ ظهرت مشكلة التخلف وتدني مستويات المعيشة في هذه المناطق، بينما الدول الأوربية الصناعية كانت تعيش الرخاء والتقدم، اذ قفزت إلى مستويات هائلة من التطور والنمو، وبالتالي تدفق السلع الاستهلاكية والخدمات في الدول المتقدمة، "ومنه أصبح مستوى الدخل الفردي مؤثرا على التنمية، ومدلول نمو دخل الفرد مؤشرا لمدى التطور في طريق التنمية وبالتالي أصبح الاعتقاد أن النمو الاقتصادي يساوي التنمية وأنه يزيل تلقائيا الفقر والفروقات بين الأفراد والجماعات". عليه واجه المفهوم التقليدي للتنمية عدة انتقادات مما أدى إلى ظهور مفهوم حديث و جديد لهذا المصطلح[1].

ثانيا: التنمية بالمفهوم الحديث.

لقد أدى فشل مجهودات التنمية في العالم الثالث، وتراجع معدلات النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة الغربية في سبعينات القرن العشرين، فضلا عن قصور النظامين الاقتصادي والنقدي العالميين، كل هذه العوامل أدت إلى تراجع المفهوم لنفس المصطلح، اذ أثيرت أسئلة عديدة مثل: تنمية ماذا؟ ولمن؟ ومنه تعالت أصوات تنادي توسيع مفهوم التنمية ليشمل أهداف أخرى، فضلا عن الأهداف الاقتصادية، وحظي الجانب الاجتماعي والسياسي والثقافي بقدر كبير من الاهتمام فبدا الاهتمام بالإنسان ونوعية[2].

---

[1]. محمد العاني ومعتوق عبود، آلية رسم السياسات الاقتصادية للحكومات المحلية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع،عمان،الأردن،1436هـ/ 2015م ط1، ص 14.

[2]- المرجع نفسه، ص14.

ثالثا: تعريف التنمية.

أثار تعريف التنمية كثير من الجدل على جميع المستويات(النظرية والعملية التطبيقية) وتحمل المؤلفات السياسية والاقتصادية والاجتماعية العديد من التعاريف لهذا المصطلح، وكل منها تناوله من زاوية معينة حسب اختلاف الميادين والمناهج العلمية الخاصة بها.

ومنه يصبح مصطلح التنمية، لا يؤدي نفس المعنى عند استخدامه في مختلف الدراسات، "ولعل أول من استعمل هذا المصطلح هو "بوجين ستيلي" حين اقترح خطة تنمية العالم سنة 1889"[1].

المؤشرات: تلعب المؤشرات دورا رئيسيا في تحديد الوضعية التنموية، إذ تسمح بفهم الحالة الاقتصادية وتمكن من توضيح الكثير من المعطيات الخاصة بالتنمية كالناتج الإجمالي الخام والمستوى المعيشي للأفراد ومستوى الفقر والتعليم والبطالة ونوعية الخدمات الصحية.

تتمثل أشهر المؤشرات فيما يلي[2]:

1- المقياس التقليدي للتنمية.

2- مقاييس التقدم الاجتماعي ومستوى المعيشة.

3- المؤشر المركب للتنمية البشرية.

4- مؤشرات التنمية المستدامة.

5- مؤشرات التنمية المستقلة.

6- مؤشرات الإطار الشامل للتنمية.

ويمكن شرح المؤشرات على النحو التالي:

1- **المقياس التقليدي للتنمية:** يرتكز على حساب الناتج المحلي الإجمالي، ويشتق منه بعض المؤشرات كمعدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

2- **مقاييس التقدم الاجتماعي ومستوى المعيشة:** وتركز هذه المؤشرات على نسب اليد العاملة في القطاعات المختلفة كالزراعة والصناعة، ونسبة التعليم بمختلف مستوياته، نسب الفقر، توزيع الدخل، معدل الوفيات الأطفال، نصيب الفرد من السعرات الحرارية...

3- **المؤشر المركب للتنمية البشرية:** ويعود الفضل في تركيب هذا المؤشر إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي قام بالترويج لمفهوم التنمية البشرية ابتداء من مطلع التسعينات، حيق اقترح تقرير التنمية

[1]- محمد العاني و معتوق عبود، (مرجع سابق)، ص15.

[2]- إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير دراسة في مفهوم التنمية و مؤشراتها، دار الشروق،القاهرة،2001،ص ص101-137.

الأول سنة 1990 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة تكوين مؤشر للتنمية البشرية، ويتكون من ثلاث مؤشرات تعبر عن الخيارات الرئيسية في كل مستويات التنمية وهي:

أ) الحياة الطويلة الخالية من العلل.

ب) اكتساب المعرفة.

ج) التمتع بمعيشة كريمة.

4- **المؤشر المركب للتنمية البشرية:** اهتمت الهيئات الدولية كالأمم المتحدة والبنك الدولي بقياس التنمية المستدامة، ونظرا لمكانة البعد البيئي في مفهوم التنمية المستدامة فإن هذه المؤشرات ليست تنموية صرفة ولكنها تتضمن مؤشرات بيئية أيضا، حيث يتم التركيز على مدى تكامل البيئة مع التنمية، وتأخذ العوامل التالية بعين الاعتبار:

أ) الاستثمار في رأس المال.

ب) إهلاك الأصول المنتجة.

ج) تدهور البيئة واستنفاد الموارد الطبيعية.

5- **مؤشرات التنمية المستقلة:** وهي مؤشرات تركز على قياس درجة استقلالية عملية التنمية الاقتصادية في الدولة، كمؤشر نسبة الصادرات إلى الواردات، مؤشر الدين الخارجي، مؤشر الأمن الغذائي، مؤشر التبعية الصناعية.

6- **مؤشرات الإطار الشامل للتنمية:** قام البنك الدولي باقتراح مفهوم جديد أطلق عليه "الإطار الشامل للتنمية" وهو مفهوم يعتمد على الجمع بين الجوانب المالية والاقتصادية من جهة والجوانب الهيكلية والمؤسسية والاجتماعية من جهة أخرى، وتشمل هذه الجوانب أربعة عشر(14) عنصرا هي:

- الحكم الجيد والنظيف.
- النظام القانوني والقضائي الجيد.
- النظام المالي الجيد.
- نظم التأمين والبرامج الاجتماعية.
- التعليم والمعرفة.
- الصحة والسكان.
- المياه والصرف الصحي.
- الطاقة.
- الطرق والنقل والمواصلات.

- القضايا البيئية ومدى اطراد التنمية.
- إستراتيجية التنمية الريفية.
- إستراتيجية التنمية الحضرية.
- إستراتيجية تنمية القطاع الخاص.
- إستراتيجيات القضايا ذات الأهمية الخاصة للدولة[1].

المطلب الثاني: المخططات التنموية في الجزائر.

تتمثل هذه المخططات التنموية في برنامج الانعاش الاقتصادي الخاص بالفترة 2001-2004، والبرنامج التكميلي لدعم النمو الخاص بالفترة 2005-2009، المرفق بالبرنامجين التكميليين لتنمية الجنوب والهضاب العليا المتعلقين بالفترة 2006-2009، إضافة إلى البرنامج الخماسي الخاص بالفترة 2010-2014.

أولا: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).

رصدت السلطات العمومية مبلغ 525 مليار دينار (أكثر من 07 مليار دولار) لبرنامج الانعاش الاقتصادي ويمكن توضيح التوزيع السنوي لهذا المبلغ طيلة الفترة 2001-2004 في الجدول الآتي:

جدول رقم (01-02): التوزيع السنوي للمبالغ المالية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

سنوات البرامج	المبالغ المالية (مليار دينار)	نسبة المبالغ (%)
2001	205,4	39,12
2002	185,9	35,41
2003	113,2	21,56
2004	20,5	3,90
المجموع	**525**	**100**

المصدر: ملف "برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001 2004"، مصالح رئاسة الحكومة.

يتبين من الجدول تركيز السلطات على السنتين الأولتين لفترة تنفيذ البرنامج وهذا من أجل إعطاء دفعة قوية لعملية الإنعاش الإقتصادي في جميع المجالات والرغبة في تحسيس المواطنين بالنتائج الملموسة في أقصر الآجال، وخلق مناخ ملائم لازدهار الأنشطة الإقتصادية، كما أن تدهور الأوضاع المعيشية للسكان خلال فترة التسعينات كانت سببا في التعجيل بتنفيذ مشاريع برنامج الإنعاش الاقتصادي.

1- **محتوى برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:** برنامج دعم الانعاش الاقتصادي الذي خصص له مبلغ 525 مليار دينار جزائري تم تقسيمه من حيث القطاعات إلى أربعة (04) قطاعات رئيسية، كل قطاع رئيسي تم تقسيمه إلى قطاعات فرعية.

[1]- باشوش حميد، مذكرة لنيل شهادة الماجستير المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية حالة :الطريق السيّار شرق- غرب، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ،جامعة الجزائر3، 2010-2011 ص ص 16-17.

جدول رقم (02-02): التقسيم القطاعي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي.

القطاع	2001	2002	2003	2004	المجمع (مليار دينار)	النسبة المئوية
الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية	100,7	70,2	37,6	2,0	210,5	40,1
التنمية المحلية والبشرية	71,8	72,8	53,1	6,5	204,2	38,8
الفلاحة والصيد البحري	10,6	20,3	22,5	12,0	65,4	12,4
دعم الإصلاحات	30,0	15,0	0	0	45,0	8,6
المجمع	205,4	185,9	113,9	20,5	525,0	100

المصدر: تقرير "الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر –السداسي الثاني 2001" المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي CNES، ص87.

نلاحظ من الجدول أن قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية وقطاع التنمية المحلية والبشرية قد حصلا على ما يقارب 80% من المبلغ الإجمالي للمشروع بمجموع يفوق 414 مليار دينار، وفي المقابل خصصت السلطات العمومية حوالي 21% من القيمة الإجمالية للبرنامج لدعم الإصلاحات ولقطاع الفلاحة والصيد البحري.

يفسر الاهتمام الكبير بقطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية برغبة السلطات بتدارك العجز والنقص الكبيرين في هذا القطاع، وتجاوز مخلفات عشرية التسعينات التي تكبد فيها القطاع خسائر كبيرة، كما يعود هذا الاهتمام إلى الوعي بدور القطاع في التنمية الاقتصادية وتأثيره على بقية القطاعات الاخرى، إضافة الى التكلفة الكبيرة لمشاريع القطاع والتي تفرض تخصيص مبالغ كبيرة له، أما في جانب التنمية المحلية والبشرية فيرجع حر الدولة على تخصيص حوالي 40% من قيمة البرنامج إلى أهمية التنمية المحلية ودورها في خلق الثروة والتوازن الإقليمي، كما أن طبيعة قطاع التنمية البشرية تتطلب جهودا كبيرة وشاملة في مختلف المجالات المرتبطة بتحسين الموارد البشرية ، وبخصوص دعم الإصلاحات وقطاع الفلاحة والصيد البحري فقد تم رصد مبالغ مهمة تتناسب مع الإمكانيات المالية التي كانت متوفرة في تلك الفترة حيث تم التركيز على دعم إصلاحات المؤسسات العمومية والخاصة وتعزيز قدراتها التنافسية، وبخصوص عدد المشاريع الإجمالية التي تضمنها برنامج الإنعاش الاقتصادي فقد بلغ 16023 مشروعا تم تقسيمها على النحو التالي:

جدول رقم (03-02) :التوزيع القطاعي لمشاريع برنامج دعم الانعاش الاقتصادي.

القطاعات	عدد المشاريع
الري والفلاحة و الصيد البحري	6312
السكن و العمران والأشغال العمومية	4316
التربية،التكوين المهني،التعليم العالى والبحث العلمي	1369
هياكل قاعدية شبانية وثقافية	1296
أشغال المنفعة العمومية والهياكل الإدارية	982
اتصالات، صناعة	623
صحة، بيئة، نقل	653
الحماية الاجتماعية	223
الطاقة، الدراسات الميدانية	200

المصدر: تقرير" حصيلة برنامج **دعم** الإنعاش الاقتصادي"، مصالح رئاسة الحومة.

ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009).

يهدف لمواصلة استراتيجية البرامج الكبيرة للإنفاق العمومي التي بدأت مع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الخاص بالفترة 2001-2004، وقد تم تخصيص مبلغ مالية معتبرة للبرنامج التكميلي لدعم النمو قدرت بحوالي 4203 مليار دج أي ما يقارب 55 مليار دولار، وزعت على خمسة (05) أبواب رئيسية كل باب يتضمن مجموعة من المحاور بما يتوافق مع الدراسة التي قامت بها الحكومة قبل إنطلاق البرنامج التكميلي، وتتمثل هذه الأبواب الرئيسية في[1]:

أ- تحسين ظروف معيشة السكان، وخصص لهذا المحور 1908.5مليار دج.

ب- تطوير المنشآت الأساسية، وخصص له قيمة 1703.5 مليار دج.

ج- دعم التنمية الاقتصادية، وخصص لهذا المحور 337.2 مليار دج.

د- تطوير الخدمة العمومية وتحديثها، وقد خصص لهذا المحور 203.9 مليار دج.

هـ- تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال، وخصص له حوالي 50 مليار دج.

كما يجب التنبيه إلى أن مبلغ 55 مليار دولار يمثل المخصصات الأولية المعلنة عند إنطلاق البرنامج حيث أشارت المديرية العامة للتوقعات والسياسات التابعة لوزارة المالية في بياناتها التي نشرتها وكالة الأنباء الجزائرية إلى أن الدولة رصدت للمخططين الخماسيين الأخيرين (البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

[1]- ملف "البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، "مصالح رئاسة الحكومة، أفريل 2005،ص ص 6-7.

والمخطط الخماسي الحالي 2010-2014 على التوالي 100 مليار دولار و286 مليار دولار، أي غلاف مالي إجمالي يقدر بـ 386 مليار دولار، للعشرية 2005-2014، مؤكدة بأن هذا الغلاف المالي ساهم في زيادة القيمة المضافة ومناصب الشغل في عدة قطاعات، ولاسيما منها قطاعات البناء والاشغال العمومية والخدمات التجارية[1]، وهذا بدون اضافة مبالغ البرنامجين التكميليين المرافقين له (الجنوب والهضاب العليا).

1- مكونات البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي:

أ- تحسين ظروف معيشة السكان:

جدول رقم (04-02): محاور برنامج تحسين ظروف معيشة السكان والمبالغ المخصصة لها.

محاور برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	المبلغ المخصصة (مليار دينار)
السكنات	555,0
الجامعة	141,0
التربية الوطنية	200
التكوين المهني	58,5
الصحة العمومية	85,0
تزويد السكان بالماء(خارج الأشغال الكبرى)	127,0
الشباب والرياضة	60,0
الثقافة	16,0
إيصال الغاز والكهرباء إلى البيوت	65,0
أعمال التضامن الوطنى	95,0
تطوير الإذاعة والتلفزيون	19,1
انحاز منشآت للعبادة	10,0
عمليات تهيئة الإقليم	26,4
برامج بلدية للتنمية	200,0
تنمية مناطق الجنوب	100,0
تنمية مناطق الهضاب العليا	150

المصدر: ملف "البرنامج التكميلي لدعم النمو" ، مصالح رئاسة الحكومة، أفريل 2005، ص6.

من خلال الجدول السابق، نلاحظ أن محاور برنامج تحسين ظروف معيشة السكان حظي هو كذلك باهتمام بالغ نظرا لأنه يتعلق بأفراد المجتمع، بحيث أن برامج الإسكان بمختلف الصيغ تاتي في الطليعة بـ 555 مليار دينار، ثم برامج تنمية البلديات و كذا التربية الوطنية بـ 200 مليار دينار، ثم التعليم العالي و البحث العلمي بـ 141 مليار دينار إضافة إلى تخصيص 100 و 150 مليار دينار على تنمية مناطق الجنوب

[1]- موقع https://www.djazairess.com/elmassa/71392 مقال بعنوان تم رصدها لمخططي الاستثمارات العمومية من 2004 إلى 2014 يوم 03ماي2018، الساعة8.33 صباحا.

ومناطق الهضاب العليا تواليا.

ب- تطوير المنشآت الأساسية:

جدول رقم (05-02): محاور برنامج تطوير المنشآت الأساسية.

محاور برنامج تطوير المنشآت الأساسية	المبلغ المخصصة (مليار دينار)
قطاع النقل	700,0
قطاع الأشغال العمومية	600,0
قطاع الماء، السدود والتحويلات	393,0
قطاع تهيئة الاقليم	10,15

المصدر: ملف "البرنامج التكميلي لدعم النمو" ، مصالح رئاسة الحكومة، أفريل 2005، ص6.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن برنامج تطوير المنشآت الأساسية كان له نصيب الأسد في هذا البرنامج التكميلي باعتباره الأساس في بناء الاقتصاد، حيث يأتي قطاع النقل في الصدارة بـ 700 مليار دينار يليه قطاع الأشغال العمومية بـ 600 مليار دينار، ثم قطاع الماء، السدود و التحويلات بـ 393 مليار دينار ليأتي قطاع تهيئة الإقليمي بـ 10.15 مليار دينار، ليبلغ مجموع المحاور ما قيمته 1703.15 مليار دينار.

ج- دعم التنمية الاقتصادية:

جدول رقم (06-02): محاور برنامج دعم التنمية الاقتصادية.

محاور برنامج دعم التنمية الاقتصادية	المبلغ المخصصة (مليار دينار)
قطاع الفلاحة والتنمية الريفية	300,0
قطاع الصناعة	13,5
قطاع الصيد البحري	12,0
ترقية الاستثمار	4,5
السياحة	3,2
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية	4,0

المصدر: "البرنامج التكميلي لدعم النمو" ، مصالح رئاسة الحكومة، أفريل 2005، ص08

يبين الجدول السابق مدى نية الحكومة الجزائرية من خلال الدفع بقطاع الفلاحة كخطة استراتيجية لتنويع الاقتصاد خاصة من خلال الدعم المقدم للفلاحين في شكل إعانات مالية، معدات أو ثروة حيوانية بحيث بلغ حجم الغلاف المالي المخصص لقطاع الفلاحة والتنمية الريفية 300 مليار دينار أي حوالي 90 % من إجمالي اعتمادات هذا المحور، لتاتي قطاعات الصناعة ، الصيد البحري تواليا ب 13.5 و 12 مليار دينار

د- تطوير الخدمة العمومية وتحديثها:

جدول رقم (07-02): محاور برنامج تطوير الخدمة العمومية وتحديثها.

محاور برنامج تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	المبلغ المخصصة (مليار دينار)
العدالة	34,0
الداخلية	64,0
المالية	65,0
التجارة	2,0
البريد والتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال	16,3
قطاعات الدولة الأخرى	22,6

المصدر: "البرنامج التكميلي لدعم النمو"، مصالح رئاسة الحكومة، أفريل 2005، ص08.

من خلال الجدول السابق كان لتطوير الخدمة العمومية وتحديثها محور خاص وذلك من أجل تقريب الادارة من المواطن وتحسين ظروف العمل إضافة الى مواكبة التطور التكنولوجي و التوسع الحضري لذلك تم رصد ما مجموعه 203.9 مليار دينار لهذا المحور .

هـ- برنامج تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال:

خصص لبرنامج تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال من مجموع المبالغ المخصصة للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي ما نسبته 1.1% أي حوالي 50 مليار دينار.

ثالثا: البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الجنوب.

أعدت الحكومة البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الجنوب للفترة 2006-2009 بعد التعليمات الرئاسية التي تلقتها عقب زيارة رئيس الجمهورية إلى كل من ولايتي الأغواط وورقلة في شهر سبتمبر 2005، وقد تم دراسة هذا البرنامج والموافقة على إطلاقه في اجتماع مجلس الوزراء يوم 14 جانفي 2006[1].

ويمثل البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الجنوب برنامج استثمارات عمومية تهدف إلى تحسين ظروف حياة السكان وترقية أسباب التنمية الاقتصادية المستدامة في هذه المناطق، ومواصلة سياسة خلق الظروف المناسبة لإحداث التوازن الإقليمي وتنمية مختلف مناطق الوطن.

ويشمل الولايات العشرة التالية أدرا، الأغواط، بسكرة، بشار، تمنراست، ورقلة، إيليزي، الوادي، تندوف وغرداية.

أما التكلفة المالية المخصصة في بداية البرنامج فقدرت ب 250 مليار دج، أضيفت لها مبالغ أخرى حوالي 100 مليار دج تم رصدها لدعم إنجاز مشاريع إضافية.

[1]- بيان مجلس الوزراء المجتمع يوم 14 جانفي 2006.

رابعا: البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الهضاب العليا.

البرنامج التكميلي لتمنية مناطق الهضاب العليا تم الإعلان عنه في سبتمبر 2005 رفقة البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الجنوب في إطار تعزيز المساواة بين سكان مختلف مناطق من حيث الاستفادة من الاستثمارات العمومية ومراعاة الخصائص الجغرافية والمناخية وفي إطار خلق أقطاب تنموية متعددة قادرة على استقطاب الاستثمارات والمساهمة بشكل فعال في تعزيز القدرات الاقتصادية للبلاد.

قدرت المبالغ المالية الأولية التي خصصتها السلطات العمومية لهذا البرنامج بحوالي 620 مليار دينار.

خامسا: البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014.

هو برنامج للاستثمارات العمومية خاص بالفترة 2010-2014 تمت دراسته والموافقة عليه يوم 24 ماي 2010 بعد إجتماع مجلس الوزراء، ويندرج هذا البرنامج في إطار مواصلة سلسلة مخططات الاستثمارات العمومية التي انطلقت ببرنامج دعم الانعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004 ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة 2005-2009 والذي دعم بالبرنامجين التكميليين الخاصين بمناطق الجنوب والهضاب العليا للفترة 2006-2009 .

1- تكلفة البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014:

يتطلب البرنامج الخماسي للاستثمارات العمومية الذي أعلنت عنه السلطات للفترة 2010-2014 من أجل إنجاز مختلف مشاريعه حوالي 21.214 مليار دينار أو مايعادل حوالي 286 مليار دولار[1].

2- الأهداف الرئيسية للبرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014:

يعتبر البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014 أكبر مخطط تنموي تعرفه الجزائر منذ الاستقلال، وهذا نظرا للغلاف المالي الكبير الظي رصد لإنجاز مختلف المشاريع التي يتضمنها، ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق هدفين رئيسيين:

أ- إستكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها خاصة في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه، وقد خصص لذلك مبلغ 9.700 مليار دينار مايعادل 130 مليار دولار.

ب- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دينار حوالي 156 مليار دولار.

3- مضمون البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014:

لقد شجعت الانعكاسات السلبية للأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد العالمي السلطات المحلية في الجزائر على مواصلة سياسات الاستثمارات العمومية الكبيرة، حيث اعتمدت من الناحية النظرية على العودة القوية لأطروحات التوسع في الإنفاق العمومي كما أدى تقلص الاستثمارات الأجنبية من جراء تداعيات الأزمة

[1]- برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، بيان إجتماع مجلس الوزراء ص 2.

العالمية إلى ترجيح الآراء المطالبة بالاعتماد على الموارد المحلية في تنشيط التنمية الاقتصادية، وقد أدى الاستقرار الذي عرفته مستويات أسعار النفط بعد تجاوزه للفترات الحرجة في الأشهر الأخيرة لسنة 2008 وأوائل 2009 والتي أعقبت ذروة الأزمة المالية العالمية إلى تبديد مخاوف السلطات العمومية في الجزائر ومواصلة إستغلال الفوائض النفطية في إعطاء الدفعة القوية للاقتصاد الوطني.

المبحث الثاني: مكانة العوائد النفطية في الاقتصاد الجزائري.

تعتبر الجزائر كغيرها من الدول العربية النفطية، دولة ذات اقتصاد ريعي يعتمد على مورد ناضب وذلك من خلال الاستفادة من عوائده في تنفيذ الخطط التنموية والنهوض بقطاعات الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: تطور العوائد النفطية.

تعتبر العوائد النفطية من أهم الإيرادات التي تحصل عليها الدول المنتجة والمصدرة للنفط بصفة أساسية، إذ تعتمد عليها هذه الدول بشكل دون غيرها من المصادر التمويلية الأخرى، كالضرائب مثلا.

فالعوائد النفطية هي التي تمول النفقات العامة في هذه الدول، فالزيادة في العوائد النفطية يؤدي إلى زيادة في العملات الأجنبية الداخلة لهذه الدول، وبالتالي زيادة قوة مركز الحكومة النقدية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي.

أولا: تعريف العوائد النفطية.

بشكل عام يمكن تعريف العوائد النفطية بأنها تلك الإيرادات أو العوائد التي تحصل عليها بعض الدول المنتجة والمصدرة للنفط في العالم، وذلك مقابل إنتاج وتصدير مورد طبيعي وهو النفط، ونحصل لقاء ذلك على مبالغ نقدية كجزء من القيمة الحقيقية لهذا المورد الطبيعي[1].

ثانيا: العوامل المؤثرة في تطور العوائد النفطية.

هناك عوامل متعددة تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في تطور العوائد النفطية، ومنها نذكر[2].

1- **أسعار النفط الاسمية:** تؤثر أسعار النفط الخام تأثيرا حاسما في تحديد حجم العوائد النفطية، وذلك على صعيد الدول المنتجة والمصدرة للنفط، فالارتفاعات والانخفاضات في هذه الأسعار تنعكس ايجابياً أو سلبياً على حجم العوائد النفطية.

2- **أسعار النفط الخام الحقيقية:** تستخدم معظم الدول المنتجة والمصدرة للنفط الخام في العالم، الدولار كعملة رئيسة في تسوية معاملاتها التجارية التي هي ضمن نطاق عملية تصدير النفط. وبما أن الدولار معرض للانخفاضات المستمرة عليه فإن الانخفاض الذي يتعرض له الدولار يؤثر في القيمة الحقيقية للعوائد.

3- **القرار السياسي:** إن للقرار السياسي تأثيرا أيضاً على حجم العوائد النفطية لا يقل عن العوامل المؤثرة الأخرى، وعلى سبيل المثال: نجد أن لقرار خفض الإنتاج الذي أقرته منظمة أوبك في ثلاث مرات خلال سنة 2001 الذي وصل في مجمله إلى 3,5 ملايين دولار/ برميل، إذ انخفضت الأسعار على إثر ذلك

[1]. السيدة بن عوالي خالدية (مرجع سابق) ص56.

[2]. هيام خزعل ناشور، العلاقة بين العوائد النفطية والإنفاق الحكومي في دول مجلس التعاون الخليجي للمدة (2000-2008)، مجلة العلوم الإقتصادية، المجلد 08، العدد 31، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، العراق، 01 نوفمبر 2012.

من28,1 مليون دولار/ برميل سنة 2000 إلى حوالي 23,1 مليون دولار/ برميل سنة 2001. وهذا ما كان له الأثر في انخفاض حجم العوائد النفطية من 134,514 مليون دولار إلى 119,312 مليون دولار.

وعليه فأن للقرار السياسي دورًا في تحفيز أو تقليص إنتاج النفط وبالتالي زيادة أو تخفيض حجم العوائد النفطية.

4- **الاحتياطيات النفطية:** يعد حجم الاحتياطي النفطي أحد العوامل الرئيسة المؤثرة في حجم العوائد النفطية، إذ أن اكتشاف احتياطيات نفطية جديدة يمكن استخراجها بتكاليف اقتصادية ينسجم مع مستوى أسعار النفط الخام. كذلك التوسع في الحفر وتطوير الحقول المكتشفة سابقاً لم يتم استغلالها بالكامل التي من شأنها أن تؤدي إلى ارتفاع في حجم العوائد النفطية . ضف إلى ذلك أن التطورات التكنولوجية التي قد تضيف احتياطيات نفطية جديدة من خلال الوصول إلى طبقات جديدة، أو من خلال خفض تكاليف الاستخراج تؤدي أيضاً إلى زيادة حجم العوائد النفطية.

5- **الطاقة الإنتاجية:** تؤدي الطاقة الإنتاجية للنفط دورًا مهماً في التأثير في حجم العوائد النفطية، فالارتفاعات والانخفاضات في الطاقة الإنتاجية للنفط تنعكس ايجابياً أو سلبياً على حجم العوائد النفطية.

إذا فالطاقة الإنتاجية هي التي تحدد مقدار الإمدادات المتوافرة حالياً، والتي ستكون متوافرة في المستقبل، وكما هو معلوم فأن الإنتاج العرض (في الصناعة النفطية) يحتاج إلى نفقات رأسمالية ضخمة لكي يتوصل إلى اكتشاف حقول جديدة، وطرح ما تحتويه من نفطٍ إلى الأسواق لمواجهة الطلب عليه، لذلك فإن ما يصيب السوق من شحة أو وفرة في مدة معينة، إنما هو نتاج قرارات استثمارية باستثناء الحالات الناتجة عن الأزمات السياسية.

ثالثا: تطور العوائد النفطية خلال الفترة(2000-2016).

تميزت هذه المرحلة بالعودة القوية للعوائد النفطية في السنوات الأولى من القرن الحالي وذلك بعد فترة طويلة من التذبذب، وهذا ما سوف يوضحه لنا الجدول الآتي:

جدول رقم (08-02): قيمة العوائد النفطية خلال الفترة (2000-2016) الوحدة: مليار دولار.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
قيمة الصادرات النفطية	21,06	18,53	18,11	23,99	31,55	45,59	35,61
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
قيمة الصادرات النفطية	59,61	77,19	44,41	56,12	71,66	70,58	63،32
السنوات	2014	2015	2016				
قيمة الصادرات النفطية	58.36	33.08	27.92				

المصدر: التقرير السنوي للبنك الجزائري لسنوات 2002-2007-2012 -2016.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن قيمة العوائد النفطية بلغت سنة 2000 حوالي 21,06 مليار دولار لتنخفض سنة 2001 إلى 18,53 مليار دولار ثم إلى مستوى 18,11 مليار دولار سنة 2002، ثم ينعطف منحنى العوائد النفطية نحو الصعود المتواصل وذلك ابتداء من سنة 2003 بعد انخفاض كبير في سنتي 2001 2002 بالمقارنة مع المستوى القياسي لسنة 2000، فقد بلغت هذه الإيرادات مستوى 23,99 مليار دولار سنة 2003، وهذا راجع إلى انتعاش أسعار النفط العالمية مقارنة مع مستواها سنتي2001 و2002، وهذا بسبب الإضراب العام في صناعة النفط في فنزويلا والصعوبات في القطاع في نيجيريا، وكذا قرار الأوبك بخفض الإنتاج من المستوى الذي تحقق في الأشهر الأحد عشرة الأولى من السنة، وكذا الزيادة في الطلب العالمي على النفط في البلدان الصناعية لتواصل في ارتفاعها[1].

وفي سنة 2008 ارتفعت العوائد النفطية ارتفاعا قياسيا لم تصل إلى هذا المستوى من قبل بسبب الارتفاع الكبير الذي عرفته أسعار النفط ، حيث بلغت 147 دولار للبرميل وهذا راجع إلى تواصل الانخفاض في المخزونات الأمريكية وتداعيات الأزمة المالية العالمية، بالإضافة كذلك إلى زيادة نمو الطلب الصيني، أما سنة 2009 فتميزت بانخفاض في العائدات النفطية قدرت بـ 44,41 مليار دولار وهذا بسبب تدهور حالة أسعار النفط إذ بلغ سعر البرميل الواحد 62 دولار.

ويتضح من خلال الجدول أيضا أن قيمة العوائد النفطية سجلت ارتفاعا طفيفا بلغ56,12 مليار دولار سنة 2010، ومن ثم عادت إلى الصعود مرة أخرى في سنة 2011، فقد بلغت قيمة العوائد النفطية لهذه السنة 71,66 مليار دولار وهو ما يعكس الارتفاع المتوالي للطلب المتزايد على النفط، نتيجة التعافي الاقتصادي العالمي على الرغم من أن التحركات السعرية خلال الأيام الماضية، والتي جاءت متأثرة بالظروف الجيوسياسية والأمنية التي تشهدها عددا من الدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خصوصا بعد تفاقم الوضع في ليبيا، إلى جانب الصحوة التي تشهدها أسواق السلع ومنها النفط الذي شكل جذبا كبيرا للمستثمرين، بسبب تراجع أسعار العملات الرئيسية وعلى رأسها الدولار، بالإضافة إلى المشاكل الاقتصادية الكبيرة التي يمر بها الاتحاد الأوروبي، بسبب أزمة الديون السيادية التي طالت عددا من دول الاتحاد، لتعود للانخفاض سنة 2012 بـ 1,08 مليار دولار لتسجل قيمة 70,57 مليار دولار في سنة 2013 لتعاود الانخفاض مجددا سنة 2014 ب 58.36 مليار دولار متأثرة بهبوط سعر البرميل ابتداء من السداسي الثاني للسنة في حين عرفت هبوطا كبيرا ب 33.08 مليار دولار و 27.91 مليار دولار لسنتي 2015 و 2016 على التوالي.

[1] – التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2002، متاح على الموقع الالكتروني التالي: www.bank-of-algeria.dz ، تاريخ الزيارة، 2018/05/06.الساعة 11.05 صباحا.

إن تحسن أسعار النفط قد أثر بشكل إيجابي على تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية الخارجية على النحو التالي:

1- الميزان التجاري: لقد سجل الميزان التجاري فائضا جيدا ومتزايدا من سنة لأخرى وهذا ما سوف نلاحظه في الجدول الآتي:

الجدول رقم (09-02): تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2016) الوحدة: مليار دولار.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الميزان التجاري	12,30	9,61	6,70	11,14	14,27	26,47	34,06
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الميزان التجاري	34,24	40,60	7,78	18,20	25,96	20,16	9.73
السنوات	2014	2015	2016				
الميزان التجاري	0.326	18.08-	20.12-				

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنوات 2004-2008-2012-2016.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن رصيد الميزان التجاري قد حقق فائضا معتبرا، فقد انتقل من 1,5مليار دولار سنة 1998 إلى 12,30 سنة 2000، وهذا راجع إلى زيادة الصادرات الجزائرية من النفط خلال هذه السنة، ليعود مرة أخرى ويسجل ما مقداره 9,61 و6,70 مليار دولار أمريكي سنتي 2001 و2002 على التوالي، وهذا بسبب انخفاض أسعار النفط خلال هذه الفترة الذي أدى إلى انخفاض في الصادرات الجزائرية التي تعتمد بشكل أساسي على المحروقات، لينعطف مجددا نحو ارتفاع متصاعد ابتداء من سنة 2003 إلى غاية 2008 إذ سجل رصيد الميزان التجاري أعلى مستوى له خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2012، إذ بلغ ما مقداره 40,60 مليار دولار بزيادة قدرت بحوالي 04 مليار دولار عن السنة السابقة، وهذا بسبب ارتفاع الصادرات النفطية في هذه السنة وهذا راجع إلى الارتفاع الكبير الذي عرفته أسعار النفط.

أما في سنة 2009 وهي السنة التي شهدت الصدمة الخارجية الكبيرة و الناجمة عن الأزمة المالية الاقتصادية العالمية فقد سجل الميزان التجاري انخفاضا كبيرا مقارنة مع السنة التي سبقته قدر بـ 7,78 مليار دولار أي بانخفاض قدره 33 مليار دولار، ليرجع إلى حالته الطبيعية ابتداء من سنة 2010 لينخفض مرة أخرى سنة 2013 بمقدار 9.73 مليار دولار ليصل الى أدنى مستوى إيجابي ب 326 مليون دولار ليدخل مرحلة السلب حيث سجل سنة 2014 رصيدا سالبا بمقدار18.08 مليار دولار ليواصل التدني السلبي ب20.12 مليار دولار متأثرا بانخفاض صادرات المحروقات التي مرت بفترة هبوط لأسعار النفط .

2- ميزان المدفوعات: لقد شهد ميزان المدفوعات أيضا تطورات كبيرة خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2016 وهذا ما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم (10-02): تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة (2000-2016) الوحدة: مليار دولار.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
رصيد الميزان المدفوعات	7,57	6,19	3,66	7,47	9,25	16,94
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
رصيد الميزان المدفوعات	17,73	29,55	36,99	3,85	15,32	20,14
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2016
رصيد الميزان المدفوعات	12,05	0,13	-5.88	-27.53	-26.03	-26.03

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنوات 2004-2008-2012-2016.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن ميزان المدفوعات حقق حالة فائض ابتداء من سنة 2000 بقيمة 7,57 مليار دولار، ليستمر هذا الوضع إلى غاية 2008، وهي السنة التي سجل فيها رصيد ميزان المدفوعات أعظم قيمة له بلغت 36,99 مليار دولار، وهو ما أثر بالإيجاب على احتياطي الصرف الذي بلغ سنة 2008 ما قيمته 143,100 دولار، الأمر الذي أدى إلى تعزيز الملاءة المالية و دعم المركز المالي للجزائر اتجاه الخارج .

أما في سنة 2009 فقد انخفض إلى أدنى مستوى له، إذ بلغ 3,85 مليار دولار، وهي أدنى قيمة له بعد القيمة التي سجلها سنة 2002، وهذا بسبب الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالعالم خلال هذه الفترة، ليعود للارتفاع مرة أخرى ابتداء من سنة 2010، ليعود للانخفاض مرة أخرى سنة 2013 مسجلا 0.13 مليار دولار في حين دخل مرحلة السلب متاثرا بانخفاض عائدات النفط ب 5.88 مليار دولار و 27.53 مليار دولار و 26.03 مليار دولار للسنوات 2014-2015-2016 على التوالي.

4- الميزانية العامة: لقد عرفت بداية القرن الحالي تحسنا في الوضعية العامة حيث حققت فوائض في الميزانية العامة خلال الفترة محل الدراسة وهذا ما سوف نبينه من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (11-02): تطور رصيد الميزانية العامة خلال الفترة (2000-2016)، الوحدة: مليار دولار.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
رصيد الميزانية العامة	400,0	184,5	52,6	200,4	337,9	1 030,6
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
رصيد الميزانية العامة	1 186,8	579,3	935,3	-570,3	-74,0	-63,5
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	
رصيد الميزانية العامة	-756,6	-151,2	-1375.3	-2621.7	-2387.2	

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنوات 2004-2008-2012-2016.

من الجدول أعلاه يتبين لنا أن الميزانية العامة حققت فوائض من سنة 2000 إلى غاية 2008، حيث بلغت 1186,8 مليار دولار في سنة، 2006 وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط ومنه ارتفاع الجباية النفطية، هذا ما أدى بالجزائر إلى إنشاء صندوق خاص سمي بصندوق ضبط الموارد، وهذا من أجل امتصاص الفوائض السنوية لميزانية الدولة، لتدخل بعد ذلك في حالة عجز ابتداء من سنة 2009 إلى غاية 2016، وهذا راجع إلى الأزمة الاقتصادية العالمية وكذا التذبذبات الحاصلة في مستوى أسعار النفط.

وما يمكن استنتاجه من خلال دراستنا لتطور العوائد النفطية منذ سنة 1971 إلى غاية 2016، ومدى تأثيرها على الاقتصاد في حالة زيادتها أو انخفاضها، لكونها تمثل 90 % من المداخيل الرسمية للدولة. وبما أن العوائد النفطية تتأثر كثيرا وبصفة مباشرة بأسعار النفط، هذا ما جعلها غير مستقرة وخاضعة لتقلباتها المتكررة التي تعيشها في السوق العالمية للنفط نتيجة تأثرها بالمتغيرات الخارجية.

ونظرا للعلاقة الطردية التي تربط كل من أسعار النفط والعوائد النفطية كما رأينا سابقا وكذا العلاقة الوطيدة التي تربط هذه الأخيرة والاقتصاد الجزائري ، فهي تؤثر عليه إما سلبا وهذا في حالة تدهورها وإيجابا في حالة زيادتها، هذا ما يجعل تطور وازدهار هذا الأخير مرهونا بما تدره هذه العوائد النفطية من أموال.

المطلب الثاني: أهمية العوائد النفطية في الاقتصاد الجزائري.

لعبت العوائد النفطية دورا حيويا في النمو الاقتصادي الذي شهدته الجزائر منذ الطفرة النفطية الأولى سنة 1973 وإلى حد الساعة، وذلك بسبب الانتعاش الكبير الذي عرفته العوائد النفطية بعد هذه السنة، نتيجة ارتفاع أسعار النفط وتحول موازين القوى في السوق النفطية العالمية لصالح الدول المنتجة للنفط.

وتكمن أهمية العوائد النفطية في الجزائر من خلال البرامج التنموية التي عرفتها الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، ابتداء من المخططات الاقتصادية الكبرى إلى غاية سياسة الإنعاش الاقتصادي المطبق منذ سنة2001 وإلى غاية اليوم.

ويظهر هذا جليا من خلال ما حققته القطاعات الاقتصادية الكبرى من نمو اقتصادي خاصة في الفترة الممتدة من سنة 2000 وإلى غاية 2014 وهذا راجع إلى البحبوحة المالية المحققة والتي لم تشهدها الجزائر منذ الاستقلال، وهذا بفضل القطاع النفطي.

أولا: قطاع النفط.

باعتباره العصب النابض في الاقتصاد الجزائري، وذلك عن طريق ما يدره هذا القطاع من أموال كبيرة، سعت الحكومة الجزائرية إلى الاهتمام أكثر بهذا القطاع، وهذا عن طريق ضخ جزء كبير من العوائد المالية الجزائرية في هذا القطاع، من أجل تحسين أدائه الاقتصادي أكثر فأكثر من خلال مساهمته في النمو الاقتصادي الوطني، بحيث بلغت نسبة مساهمته في الناتج لمحلي الإجمالي الخام نسبة 45,3% لسنة 2008،[1] وهي أعظم نسبة حققها القطاع خلال هذه الفترة، وهذا بسب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال هذه السنة، نتيجة الأزمة المالية العالمية التي كانت وراء هذه الثورة السعرية التي عاشتها سوق النفط.

الشكل رقم (01-02):نسبة نمو قطاع المحروقات

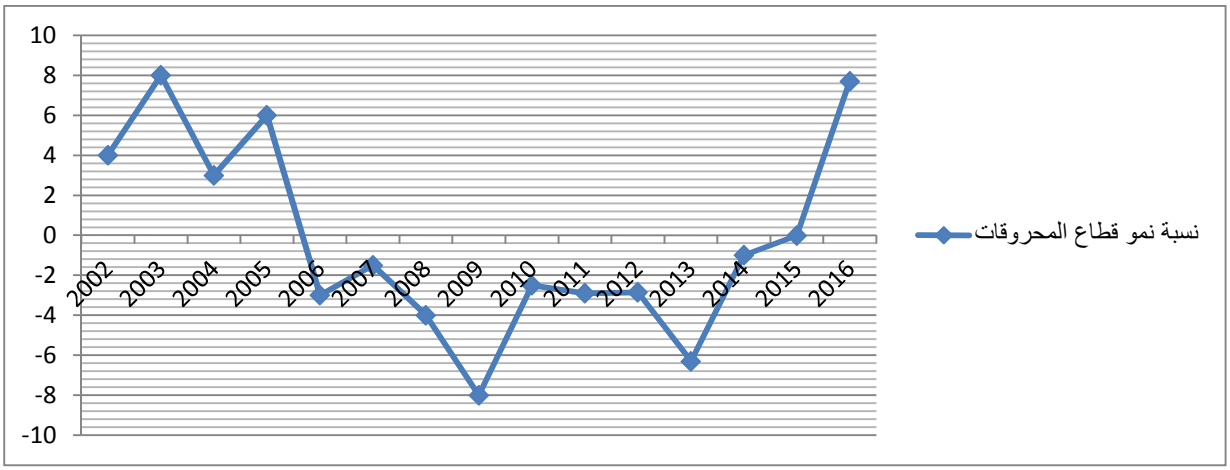

المصدر :من اعداد الطالب بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2016

واصل بقوة التوسع في نشاط هذا القطاع في 2016 ، الذي بلغ 0,2 ٪ في سنة 2015 بعد عشر سنوات من الانكماش المستمر. بالفعل،ارتفعت القيمة المضافة الحقيقية لقطاع المحروقات ب 7,5 نقطة مئوية لتبلغ 7,7 ٪ خلال السنة 2016.

[1] – التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2012، ص 173.

ثانيا: قطاع الخدمات.

تتجلى اهمية العوائد النفطية في قطاع الخدمات من خلال الأموال المعتمدة في هذا القطاع، و التي كان لها أثر كبير في تطوير و تنميته بعد التدهور الذي شهده أثناء فترة الأزمة الاقتصادية والأمنية، مما جعل منه يحتل المرتبة الثانية في مساهمته في الناتج المحلي الخام بعد قطاع المحروقات.

الشكل رقم (02-02): نسبة نمو قطاع الخدمات.

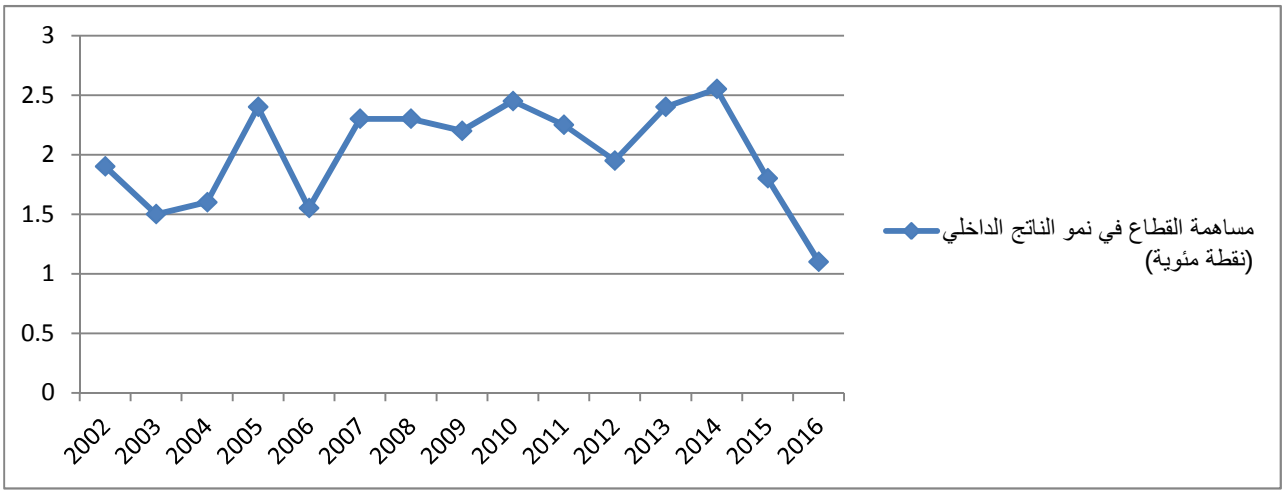

المصدر :من اعداد الطالب بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2016

بقيمة مضاعفة قدرها 7.856.8مليار دينار، تشكل الخدمات المسوقة و غير المسوقة اهم قطاع نشاط في الاقتصاد الوطني (45.1% من إجمالي الناتج الداخلي) في سنة 2016، سجل هذا القطاع نموا يقارب 2.4% و ساهم بواقع 31.8% في توسيع إجمالي الناتج الداخلي من حيث الحجم كما كان عليه الحال في سنة 2015، تقلص نشاط الخدمات المسوقة من جديد في سنة 2016، فاقدا 2.4 نقطة مئوية ليبلغ 2.9% مقابل 53% في 2015 و 8.1% في 2014، تمثل القيمة المضافة الجارية لهذا القطاع و المقدرة بـ4.837.8 مليار دينار، أي نسبة 27.8% من إجمالي الناتج الداخلي (27.2% في سنة 2015) و ساهم نموه بواقع 23.9% في نمو تدفق الثروة المنتجة (إجمالي الناتج الداخلي) في سنة 2016 [1].

ثالثا: قطاع الفلاحة.

تتمثل أهمية العوائد النفطية من خلال التطور الذي مس هذا القطاع، و ذلك نتيجة البرامج و الجهود المبذولة من أجل النهوض بهذا القطاع الاستراتيجي، و هذا بفضل تخصيص أموال ضخمة له كان للعوائد النفطية الجزء الأكبر منها، حيث أن هذا القطاع كان حاضرا في سبيل برامج الانعاش الاقتصادي المنتهجة منذ

[1]- التقرير السنوي لبنك الجزائر 2014، التطور الاقتصادي و النقدي في الجزائر، ص 26.

سنة2001 إلى 2014، حيث قدر المبلغ المخصص لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004 65.4 مليار دينار[1].

كما تجدر الاشارة أن القطاع استفاد من برنامج خاص سنة 2000 أو ما سمي بالبرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) و هو برنامج مستقل عن برنامج الانعاش الاقتصادي، و بالتالي فإن المبلغ المخصص للقطاع في برنامج 2001-2014 هو بمثابة تكملة أو دعم لبرنامج PNDA.

كما تم تخصيص له مبلغ 13.5 مليار دولار ضمن المخطط الخماسي الثاني 2010-2014 [2].

تمثلت في إعانات و قروض تم منحها للفلاحين من أجل النهوض بالقطاع، و ؟؟؟ أن للعوائد النفطية أهمية كبيرة في القطاع الفلاحي، لكن تأثير هذا القطاع في معدل النمو الاقتصادي كان ضعيفا و لم يؤدي الدور الذي كان منتظرا منه إذا ما قورن بقطاعي النفط و الخدمات بحيث تمثل الفلاحة 16.4% من القيمة المضافة للاقتصاد الحقيقي[3]، كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل (03-02) : نمو قطاع الزراعة والغابات والصيد البحري

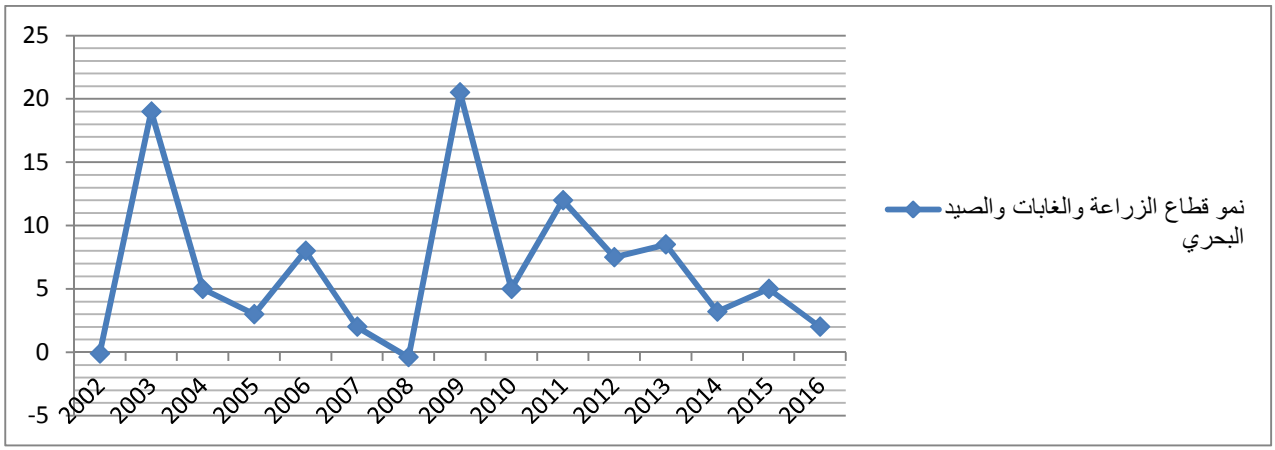

المصدر :من اعداد الطلبة بالاعتماد على التقرير السنوي 2016 لبنك الجزائر

رابعا: قطاع البناء و الأشغال العمومية.

كغيره من القطاعات الاحترافي، استفاد هذا القطاع من حصة مغيرة من المخصصات المالية و التي كانت في الأساس مصدرها العوائد النفطية التي حصلتها الجزائر منذ سنة 2000 حيث ساهم و بصفة مباشرة في برنامج الانعاش و النمو لهذا القطاع، بحيث تم رصد ما قيمته 6.447 مليار إشارة لتطوير المنشآت القاعدية يوجه 3.100 مليار دينار للأشغال العمومية لإتمام الطريق السيار شرق-غرب و إنشاء الطرق الازدواجية، و 2500 كلم طرق جديدة و تحديث و تأهيل أزيد من 8000 كلم و كذا تحديث الموانئ والمطارات

[1]- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني 2001، ص 87.

[2]- برنامج الخماسي (2001-2014).

[3]- التقرير السنوي لبنك الجزائر 2010(مرجع سابق)، ص 22.

و قد سجلت هذا القطاع رصد مبلغ 2.550 مليار دينار للخماسي 2005-2009 [1] بحيث ساهم بـ 11.9% من إجمالي الناتج الداخلي، و ساهم بواقع 17.4% في النمو الاجمالي للناتج الداخلي[2].

الشكل رقم (04-02): نسبة نمو قطاع البناء والأشغال العمومية والري.

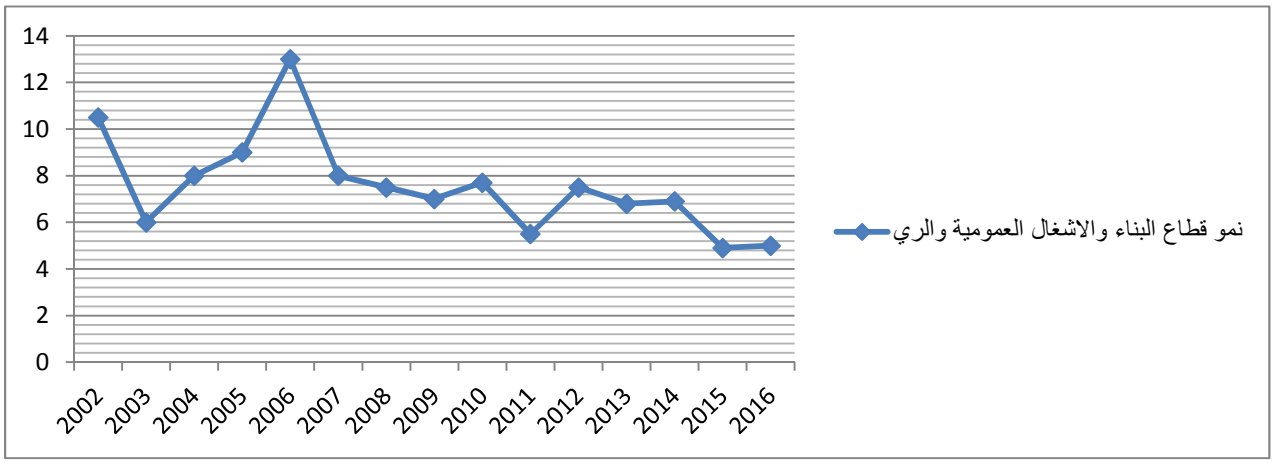

المصدر :من اعداد الطلبة بالاعتماد على التقرير السنوي 2016 لبنك الجزائر.

خامسا: قطاع الصناعة.

يعتبر هذا القطاع من القطاعات الحساسة لأي دولة و هذا ما دفع بالجزائر إلى تخصيص مبالغ مالية معتبرة لإنعاشه، بحيث قدر المبلغ المخصص له منذ 2005- 2012 ما قينته 2018 مليار دينار[3]، لكن نسبة نموه بحيث بلغ معدل توسع النشاط في سنة 2016 3.8% و بلغت مساهمته في توسع إجمالي الناتج الداخلي 6.2% فقط [4].

الشكل رقم (05-02): نسبة نمو قطاع الصناعة.

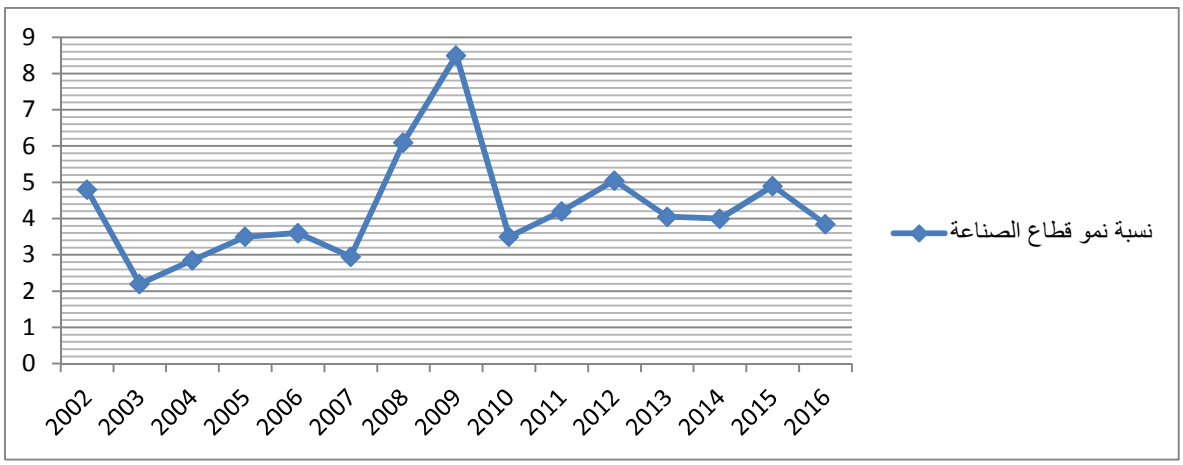

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على التقرير السنوي 2016 لبنك الجزائر

[1]- برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 بيان اجتماع الوزراء.

[2]- تقرير بنك الجزائر 2010 (مرجع سابق).

[3]- بن عوالي خالدية،(مرجع سابق)،ص129.

[4]- تقرير بنك الجزائر 2016 (مرجع سابق)، ص 30.

سادسا: تكوين صندوق ضبط الموارد.

يعتبر صندوق ضبط الموارد إحدى الآليات المستحدثة بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2000، وكان الهدف منه ضمان تمويل النفقات العامة في حال حدوث تقلبات في الايرادات العامة والتي تنتج في الغالب عن تقلبات أسعار النفط، وبالتالي عندما تزيد أسعار النفط عن السعر المعتمد لإعداد الميزانية العامة للدولة، فإن الجباية الناجمة عن الفرق بين السعر الفعلي والسعر المرجعي تذهب لتمويل الصندوق. ليتم استعمال موارد الصندوق في ضبط نفقات وتوازن الميزانية. حيث تقرر استخدام هذا الصندوق لتخفيض الدين العمومي عن طريق تسديد المديونية العمومية (الأصل الذي بلغ آجال استخدامه) أو عن طريق التسديد المسبق للمديونية[1].

ولما كان إعداد الميزانية العامة يتم على أساس 19 دولار في الوقت الذي يتجاوز فيه السعر الفعلي عتبة ال100 دولار للبرميل، فإن ذلك يعني أن صرف الضرائب المترتبة عن مايزيد عن 81 دولار لكل برميل هي خارج الرقابة البرلمانية، بمعنى أن البرلمان لا يراقب ولا يجيز إلا 20% من الضرائب البترولية في الوقت الذي يبقى فيه ما يزيد عن 80% خاضعا لتقديرات السلطة التنفيذية وخارج رقابة البرلمان، وهذا ماجعل صندوق النقد الدولي يوصي بضرورة إدراج هذا الصندوق ضمن الميزانية العانة للدولة[2].

1- أهداف الصندوق:

تمثل فيما يلي:

أ- تمويل عجز الميزانية العامة للدولة الناتج عن انخفاض إيرادات الجباية البترولية لمستوى أقل من تقديرات قانون المالية "19 دولار للبرميل".

ب- تخفيض المديونية العمومية.

لكن هذه الأهداف تم تعديلها، وذلك بعد صدور قانون المالية التكميلي لسنة 2006، ليمس التعديل الهدف الرئيسي للصندوق ليصبح كالتالي: تمويل عجز الخزينة دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دينار جزائري، ويمكن إرجاع سبب التعديلات التي أدخلت على الصندوق خلال سنة 2006 إلى ما يلي:

إن الفوائض المالية التي حققتها الجزائر مع مطلع العقد الحالي، شجعت الحكومة على تنفيذ سياسة اقتصادية جديدة سميت "**بسياسة الإنعاش الاقتصادي**"، حيث تم تجسيد هذه السياسة من خلال تنفيذ برنامجين تنمويين وهما برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي نفذ خلال الفترة " 2001-2004"، والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي نفذ خلال الفترة " 2005-2009 ".

[1]- قدي عبد المجيد، الاقتصاد الجزائري والنفط :فرص أم تهديدات، المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس- سطيف- يومي 07-08 أفريل 2008، ص6.

[2]- قدي عبد المجيد (مرجع سابق).

إن تنفيذ هذه السياسة أدى إلى تسجيل عجز في رصيد الميزانية العامة خلال الفترة "2001-2007"، بسب ارتفاع حجم الإنفاق الحكومي من جهة، و تحديد قوانين المالية للإيرادات العامة للدولة على أساس سعر 19 دولار أمريكي للبرميل من جهة أخرى، وهو الأمر الذي أدى إلى استخدام موارد الصندوق لتمويل العجز الموازني مما يعني ضرورة تعديل القواعد المحددة لأهداف الصندوق لتتماشى مع السياسة الاقتصادية المنفذة من طرف الحكومة.

جدول رقم (12-02): تطور موارد صندوق ضبط الموارد خلال الفترة (2010-2016).

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
التدفق السنوي لصندوق ضبط الموارد (مليار دج)	1 318.3	2 300.3	1 652	1 623	1 703
السنوات	2015	2016			
التدفق السنوي لصندوق ضبط الموارد (مليار دج)	1 665	1 647			

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنوات 2012-2016.

نلاحظ من خلال الجدول أن موارد الصندوق تتناسب طرديا في قيمتها مع العوائد النفطية المحققة خلال الفترة بحيث سجلت سنة 2010 ما قيمته 1318.3 مليار دينار كانت أعلى قيمة ب 2300.3 مليار دينار في سنة 2011 بفعل انتعاش سعر برميل النفط ، في حين سجل قيمة 1652 في سنة 2012 وفي سنة 2013 كانت أدنى قيمة ب1623 مليار دينار لترتفع في سنة 2014 الى 1703 مليار دينار أين عاودت انخفاض موارد الصندوق سنتي 2015 و 2016 ب 1665 و 1647 مليار دولار تواليا.

خلاصة الفصل:

إن مراجعة نموذج التنمية في الجزائر بالاعتماد على المعطيات المحلية هو مطلب أكثر من ضروري لا سيما إذا علمنا أن أكبر مشكل يواجه الاقتصاد الجزائري هو أحادية و محدودية الموارد المالية من جهة خاصة بعد الازمات النفطية المتتالية و قلة الاستثمار المحلي والمبادرة الاقتصادية من جهة ثانية .لذا لابد أن تعتمد سياسة التنمية المستقبلية الى حسن استغلال مختلف مواردها الطبيعية وتوجيهها من أجل التنمية مع إحداث تكامل القطاعات الاقتصادية والتركيز على التنمية المحلية ،لأننا في حاجة الى اعادة النظر في استراتيجياتنا التنموية و الاعتماد على سياسة النمو المتوازن. يعتقد العديد من الخبراء انه من غير المعقول ان تستمر الجزائر في سياسة الدعم والتحويلات الاقتصادية دون أي هدف مركز و واضح لأنه حاليا يمثل اكبر نسبة من الناتج الداخلي.

الفصل الثالث

إنعكاسات إنخفاض أسعار البترول

على الإقتصاد الجزائري

تمهيد:

إن اهم ما يميز الاقتصاد الجزائري أنه اقتصاد ريعي، يعتمد بصفة شبه كلية على العائدات المتأتية من صادرات النفط، إذ يمثل هذا الأخير 98% من إجمالي الصادرات و 64% من الإيرادات العامة وما يرتبط بها من مخاطر التقلبات في قيم أسعاره، ولعل ما يثبت هذه الأزمات الدولية التي شهدها العالم في هذا الشأن منذ العام 1973. وحاليا ومنذ منتصف العام 2014 ونتيجة لأسباب عديدة، تعرف الجزائر أزمة بترولية، انخفضت إثرها أسعار البترول إلى مستويات دنيا، حيث وصل سعر البرميل إلى أقل من 50 دولار بحلول منتصف 2015، مخلفة بذلك نتائج سلبية، فسارعت الدولة بدورها إلى محاولة تدارك الأوضاع باتخاذ جملة من التدابير أقل ما يقال عنها أنها سطحية، فضلا عن كونها مؤقتة لا تصلح لأن تعتمد على المدى الطويل، كل هذا وأكثر يدعو إلى ضرورة إيجاد حلول جذرية تخلص الجزائر من تبعيتها للنفط، من خلال اعتماد سياسة التنويع الاقتصادي، وما تقوم عليها من آليات وميكانيزمات التي قد تؤدي تنافسها تكاملها الى إحداث تنمية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

انطلاقا مما سبق فإنه سيتم من خلال هذا الفصل التطرق إلى المحاور التالية التي نراها ضرورية لإدراك موضع البحث والمتمثلة في:

المبحث الأول: تداعيات انهيار أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري.

المبحث الثاني: الاجراءات التي اتخذتها الجزائر في ظل الأزمة البترولية والبدائل المقترحة.

المبحث الأول: : تداعيات انهيار أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري.

تتميز أسواق النفط عن غيرها من أسواق المواد الأولية بخصائص لا تتوفر في نظيرتها من الأسواق مما يجعلها عرضة للتقلبات و إحداث الأزمات، وبما أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي يعتمد بصفة شبه كلية على عائدات النفط ما يجعله عرضة للمخاطر الناتجة عن التقلبات في أسعاره.

المطلب الأول: مميزات واتجاهات أسواق النفط العالمية:

تتميز أسواق النفط عن غيرها من أسواق المواد الأولية بخصائص لا تتوفر في نظيرتها من الأسواق، لذلك فإن الفهم الجيد لهذه الخصائص قد يساعدنا في تحليلنا لأسباب تقلب أسعار النفط[1].

أولا: الخصائص الأساسية لأسواق النفط.

إن أسعار النفط تشبه جميع أسعار السلع و الخدمات في أنها تحدد عند توازن الكميات المطلوبة مع المعروضة ومع ذلك فهناك بعض الخصائص المميزة لصناعة النفط التي تجعل أسواق النفط مختلفة عن أسواق السلع و الخدمات، والذي يظهر جليا من خلال تعرض أسعار النفط لنوبات متكررة، فمن ناحية لا يوجد بديل آخر جاهز للنفط في المدى القصير خاصة في قطاع النقل، ونتيجة لذلك فإن الطلب على النفط سيبقى غير مرن بالنسبة للتغيرات في أسعاره سواء كان ذلك عند زيادة السعر فإن الكميات المطلوبة لا تتقلص أو تنكمش أو في حالة انخفاض السعر فإن الكميات لا تتوسع أو تزداد بصورة أكبر مما هي عليه لتغير السعر، ومن ناحية أخرى فإنه و لتطوير قدرات إنتاجية جديدة في سوق النفط يتطلب الأمر فترات طويلة مما يعني أن الكميات المعروضة في الفترة القصيرة تميل إلى الثبات، ونتيجة لذلك فإن أي تحول غير متوقع في أسواق النفط في ظل عدم مرونة كل من الطلب و العرض سيؤدي بالضرورة إلى تقلبات حادة في الأسعار في المدى القصير للوصول إلى حالة التوازن، بمعنى أن وجود توقعات حول تغير الكميات المعروضة في الأجل القصير حتى ولو كانت في نطاق ضيق يمكنها أن تؤدي إلى حركة حادة في السوق، بالإضافة إلى خاصية عدم مرونة الطلب و العرض، تتميز الأسواق النفطية بعدة حواجز لاستثمارات جديدة، بمعنى أن وجود قدر كبير من عدم اليقين بشأن الطلب و الأسعار في المستقبل سيؤدي إلى حتمية عدم استقرار السوق بشكل عام وإحداث الأزمات[2].

ثانيا: مفهوم الأزمات السعرية في صناعة النفط.

تعرف الأزمات السعرية في صناعة النفط بأنها اختلال مفاجئ في توازن السوق يؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض حاد في الأسعار يمتد على فترة زمنية معينة قد تطول، حيث تقع نتيجة تأثر محددات العرض أو الطلب أو كلاهما في آن واحد بعوامل داخلية كالتغيرات الهيكلية في الصناعة مثل عدم وفرة العرض لإعادة

[1] – أ.سعد الله داود، كتاب الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر، دار هومة، بوزريعة الجزائر، سنة 2013،ص71.

[2] – أ. لومايزية عفاف، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية "التنويع الاقتصادي كبديل استراتيجي في الجزائر في ظل الأزمة البترولية الراهنة، جامعة سوق أهراس، الجزائر، سنة 2018 ص1.

التوازن إلى السوق، كما يمكن أن يكون مرده عوامل خارجية لا علاقة لها بالصناعة مثل التنظيمات الدولية و العوامل الجيوسياسية[1].

1-اتجاهات أسواق النفط العالمية:

لقد شهد سوق النفط عدة أزمات مرتبطة بتقلبات أسعار النفط منذ بداية السبعينات إلى غاية 2014 م وتتمثل أهم المحطات التاريخية فيما يلي:

أ -**الأزمة النفطية عام 1973 م** : لقد أطلق على هذه الأزمة اسم أزمة تصحيح الأسعار البترولية وتقييم برميل البترول بقيمته الحقيقية التي كانت متدنية إلى مستويات قياسية، حيث في سنة 1973 م قررت المنظمة زيادة أسعار البترول من جانب واحد لتقفز من 3 دولار للبرميل الواحد في أكتوبر 1973 م إلى 12 دولار أي رفع الأسعار بنسبة 400%.

ب -الأزمة النفطية عام 1979 م :ارتفعت أسعار البترول ثانية و بشكل مفاجئ سنة 1979 م ثلاث مرات إثر الحرب العراقية الإيرانية(حرب الخليج الأولى) من 13 دولار إلى 32 دولار للبرميل الواحد خلال أشهر قليلة مما أدى إلى انفجار أزمة نفطية ثانية.

ج-الأزمة النفطية عام 1986 م :في الأسبوع الأخير من الشهر الأول سنة 1986 م انخفض سعر البترول بشدة إذ وصل سعر بحر الشمال إلى 17.70 دولار للبرميل، و باقتراب فصل الربيع انطلقت حرب أسعار شاملة انخفضت فيها أسعار النفط إلى أقل من 13 دولار للبرميل الواحد.

د-الأزمة النفطية عام 1998 م :في نهاية التسعينات و بالضبط سنة 1998 م تعرضت سوق النفط العالمية إلى هزة سعرية أدت إلى اختلال كبير في العرض و الطلب، فتدهورت أسعار البترول إلى أدنى مستوى لها بما يقل عن 10دولار للبرميل في ديسمبر من نفس السنة.

هـ-الأزمة النفطية عام 2004 م :تميزت هذه السنة بارتفاع متواصل لأسعار النفط حيث وصلت إلى مستويات قياسية لم تشهدها الأسعار الاسمية للنفط من قبل، إذ وصل المعدل السنوي لسعر سلة أوبك إلى 36 دولار للبرميل (وهو أعلى معدل سنوي لسلة أوبك منذ بدء العمل بنظام السلة في عام 1987 م)، وقد عرفت هذه الفترة بثورة أسعار النفط.

و-الأزمة النفطية عام 2008 م :سجلت أسعار البترول مستويات قياسية منذ سنة 2004 م بلغت سقف 98 دولار للبرميل سنة 2008 م، لكن إعصار الأزمة المالية العالمية كان له أثرا واضحا على سوق النفط فقد تهاوى سعر النفط الجزائري ليبلغ 61 دولار للبرميل سنة 2009 م، ثم ارتفع مجددا ليصل إلى 80 دولار مما شجع الجزائر على زيادة الاعتماد على العوائد النفطية في تنشيط الاقتصاد الوطني[2].

1- داود سعد الله، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر(2000-2010) مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر3 ،الجزائر، 2011 / 2012 ،ص4

2- أ.مريم شطيبي محمود، مداخلة بعنوان انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، مقدمة في إطار الندوة المنظمة من طرف قسم الاقتصاد والادارة حول أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري، قراءة في تطورات أسواق الطاقة يوم 14 ماي 2015 جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر ص 4 و5.

و-الأزمة النفطية عام 2014م: لا شك أن أزمة منتصف سنة 2014 ما هي إلا حلقة في تاريخ الأزمات لهذه المادة الحيوية، وبقدر ما تتعدد الأسباب والعوامل للازمات المختلفة فان هناك نقاط مشتركة بينها، فأزمة عام 2014 ترجع إلى مجموعة من العوامل التي فرضت ضغوطا خاصة على الأسعار يمكن إبراز أهمها فيما يلي:

- **زيادة العرض:** تعود هذه الزيادة بالأساس إلى طفرة النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية والذي أتاحته تكنولوجيا التكسير الهيدروليكي والحفر الأفقي، حيث أضاف هذا المصدر الجديد حوالي 4.2 مليون برميل يوميا إلى سوق النفط الخام[1]، مما خلق تخمة في المعروض العالمي، إضافة إلى التغير الحاصل في السلوك الاستراتيجي لأعضاء منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)، فقد أصبحت تستهدف الحفاظ على حصتها السوقية على حساب الأسعار خاصة من جهة البلدان النافذة فيها.

- **إنخفاض الطلب:** يرجع انخفاض الطلب العالمي على النفط بالأساس إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وخاصة في الدول الصاعدة وفي مقدمتها الصين ثاني أكبر اقتصاد في العالم مستهلك للطاقة، حيث سجل معدل نمو ب 6.9% نهاية 2015 وهو أضعف معدل له منذ الأزمة المالية العالمية، إضافة إلى انخفاض طلب عدد من الدول التي تشهد صراعات عسكرية منذ 2011 مع بداية ما يعرف بالربيع العربي وهو ذو وجهين بكون أن بعض الدول مصدرة أكثر من مستهلكة له.

- **ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي:** أدى قرار الاحتياطي الفدرالي الأمريكي برفع أسعار الفائدة ب 0.25 % في نهاية ديسمبر 2015 إلى زيادة الطلب على الدولار مما رفع من قيمته أمام العملات الأخرى، وبحكم العلاقة العكسية والموجودة بين قيمة الدولار وأسعار النفط لكون النفط الخام مسعر بالدولار فإن ذلك ساهم في الانخفاض التدريجي لأسعار النفط.

- **العامل السياسي:** إضافة إلى العوامل الاقتصادية السابقة الذكر فإنه لا يمكن تجاهل دور العامل السياسي في التأثير على أسعار النفط، حيث انتقل الصراع بين الأطراف الفاعلة في العلاقات الدولية من اجل إعادة رسم خريطة المصالح الاستراتيجية وتوسيع مناطق النفوذ وخاصة في الشرق الأوسط، إلى استعمال أسعار النفط كوسيلة للتأثير على قرارات الدول وكبح إرادتها في التدخل في شؤون الدول الأخرى وقد ساهمت " السعودية– روسيا– إيران – الولايات المتحدة – العراق" وهي دول ذات قدرات إنتاجية كبيرة في إغراق أسواق النفط بكميات زائدة عن الطلب مما عجل في انخفاض الأسعار واستدامة هذا الانخفاض[2].

باختصار كانت بداية الانخفاض الحاد في أسعار النفط مند العام 2014 بسبب جملة من العوامل التي سبق ذكرها، حيث أشارت التقديرات الأولية المتعلقة بإجمالي الطلب العالمي على النفط خلال شهر جانفي

1- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام رقم 42 ، 2015 ، ص 36

1-أ.د علي حميدوش و أ. زهير بوعكريف،مقال بعنوان تداعيات انهيار أسعار النفط وحتمية التنويع الاقتصادي في الجزائر-تنمية القطاع السياحي كأحد الخيارات الاستراتيجية،سنة2017،ص114.

2016 إلى انخفاضه بمقدار 2 مليون ب/ي مقارنة بالشهر السابق ليسجل 94.6 مليون ب/ي، بينما ارتفعت الكميات المعروضة من النفط خلال ذات الشهر إلى 99.5 مليون ب/ي وهو مستوى مرتفع بحوالي 3.9 مليون ب/ي عن حجم الطلب العالمي.

هذه العوامل مجتمعة أدت إلى انخفاض أسعار النفط وهي خارج سيطرة الجزائر وليس بمقدورها التحكم فيها، وهذا ما يزيد من حدة الأزمة وتأثيراتها على مختلف المتغيرات الاقتصادية الوطنية.

ثالثا: قنوات انتقال التقلب السعري للنفط لربوع الاقتصاد الكلي.

وتتلخص في ثلاث قنوات يتم من خلالها تسرب انعكاسات الصدمة النفطية على الاقتصاد وهي:

1- جانب العرض: اذ يؤدي ارتفاع اسعار النفط الى زيادة ايرادات الدولة، والتي تنعكس في صورة زيادة في الاستثمارات العامة والانفاق الجاري، والذي بدوه يقوم بتحفيز القطاع الخاص على زيادة استثماراته وحصته وكل هذا مجتمعا سيؤدي الى زيادة العرض في الاقتصاد.

2- جانب الطلب: الطفرة النفطية منطقيا ستؤدي الى زيادة حجم السيولة (نتيجة انتقال الثروة) لدى الحكومة والقطاع الخاص والافراد، ومن ثم فالطلب على السلع والخدمات سيرتفع هو الآخر، مما تؤدي الى بروز ظاهرة التضخم والذي ينتج عنه انخفاض في المداخيل الحقيقية للأفراد والدخل المتاح المتصرف فيه من طرف العائلات والافراد

3- جانب وضع التجارة: تقترح النظرية الاقتصادية ان صدمات العرض والطلب المختلفة، تختلف في أثرها على الميزان التجاري النفطي والميزان التجاري الغير نفطي، في كل من الدول المصدرة والمستوردة للنفط. حيث يؤدي ارتفاع اسعار النفط الى تحسن في الوضع التجاري للبلدان المنتجة والمصدرة له دون شك، فهذا الارتفاع يؤدي الى رفع قيمة الصادرات، ومن ثم الى تحسين الميزان التجاري وموازين المدفوعات[1].

2- إدريس أميرة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية ،دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري (1980-2014)، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، تخصص نقود مالية و بنوك،جامعة تلمسان، الجزائر، سنة 2015.2016 ص241

المطلب الثاني: الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لانخفاض أسعار البترول.

نظرا لتعبئة الاقتصاد الوطني إلى قطاع النفط تبقى الجزائر اكبر دولة متضررة من تقلبات أسعار النفط وانعكاساته على الاقتصاد الجزائري، فقد خلف انخفاض أسعار البترول أثار بارزة على الجانب الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر.

أولا: الانعكاسات الاقتصادية.

يمكن معرفة ذلك من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية التي تتمثل أهمها فيما يلي:

1- انعكاسات انهيار أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة: ظهر جليا الارتباط الوثيق بين أسعار النفط وتقدير الموازنة العامة في الجزائر من خلال ما جاء في قانون المالية لسنة 2016 والذي عرف تقليص في حجم النفقات العامة بنسبة 8.8% مقارنة بسنة 2015 ، حيث سجل انخفاض في ميزانية التسيير بنسبة 3.3% كما انخفضت ميزانية التجهيز بنسبة 16% ، غير أن ضبط الإنفاق ما هو إلا جزء من معادلة المالية العامة في البلدان المصدرة للنفط، حيث يشكل إيجاد مصادر جديدة للإيرادات اعتبارا مهما آخر، وخلال سنة 2015 زاد عجز الموازنة العامة إلى الضعف مقارنة بسنة 2014 ليصل إلى أكثر من 16% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، وهذا بسبب الانخفاض الكبير في الإيرادات النفطية الناتج عن انهيار الأسعار[1].

الجدول رقم (01-03): انعكاسات أزمة أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة

المؤشـــرات	2013	2014	2015	2016
نسبة الجباية البترولية إلى إجمالي الإيرادات العامة	%62	%60	%46.5	%35.3
مجموع الإيرادات(مليار دينار)	5957	5738	5103	5042
مجموع النفقات(مليار دينار)	6024	6995	7656	7383
رصيد الموازنة الكلي	%0.7-	%12.5-	%25.5-	%23.4-

المصدر:تقرير بنك الجزائر لسنة 2016 ص 152-153

2-انعكاسات انهيار أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي: تمثل الإيرادات النفطية 30% من الناتج المحلي الإجمالي للجزائر، وعليه فكل انهيار في أسعار النفط سوف تؤثر بشكل سلبي ومباشر على ثلث هذا الناتج، وعليه من المتوقع أن ينخفض معدل النمو خلال سنة 2016 إلى 3.4% حسب ما جاء في تقرير صندوق النقد الدولي.

[1] أ.د علي حميدوش و أ. زهير بوعكريف (مرجع سابق).

جدول رقم (02-03):انعكاسات انهيار أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي.

المؤشـــرات	2013	2014	2015	2016
الناتج المحلي الإجمالي الجاري (مليار دينار)	16209	16647	16702	17406
معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي (%)	2.8	2.28	0.55	7.04
حصة قطاع المحروقات من الناتج المحلي الاجمالي	%29.8	%27	%18.8	%17.4

المصدر: تقرير بنك الجزائر لسنة 2016 ص147.

3- انعكاسات انهيار أسعار النفط على التجارة الخارجية: تظهر تجليات الانخفاض الكبير في أسعار النفط بشكل واضح وسريع على الميزان التجاري الجزائري الذي يمثل نصيب مداخيل النفط 98% من الصادرات الجزائرية، وكل عجز في الميزان التجاري بشكل سريع، يضعف قدرة الدولة على تأمين وارداتها بمستويات مريحة خلال السنوات القليلة المقبلة، وقد حدث ارتفاع حاد في عجز الحساب الجاري خلال سنة 2015 نتيجة لانخفاض الصادرات النفطية ومن المتوقع أن يتعمق هذا العجز في السنوات الموالي.

جدول رقم (03-03): انعكاسات انهيار أسعار النفط على قطاع التجارة الخارجية

المؤشـــرات	2013	2014	2015	2016
0000000حصة صادرات المحروقات إلى إجمالي الصادرات	%98.4	%97.5	%98	%98
مجموع الصادرات (مليار دولار)	64.86	60.13	34.56	29.31
مجموع الصادرات من المحروقات (مليار دولار)	63.81	56.48	33.08	27.92
مجموع الواردات (مليار دولار)	55	59.67	52.65	49.44
رصيد الحساب الجاري كنسبة من إجمالي الناتج المحلي	%0.9	%0.00	-%18.09	-%20.13

المصدر: تقرير بنك الجزائر لسنة 2016 ص160.

4-انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاحتياطيات الرسمية من العملة الصعبة: رغم الحجم الكبير من الاحتياطيات التي حضي بها الاقتصاد الوطني من العملة الصعبة قبل بضع سنوات من جراء أسعار النفط الخيالية المحققة، إلا أنها بدأت تتآكل بشكل سريع في ظل استمرار الانخفاض في الأسعار، فقد انخفضت

ب 35 مليار دولار خلال سنة 2015 لتبلغ 143 مليار دولار مقارنة بمستوى الذروة الذي بلغ 194 مليار دولار سنة 2013.[1]

الشكل رقم (01-03): تطور احتياطي الصرف الجزائري مابين 2013 و 2019 مليار دولار

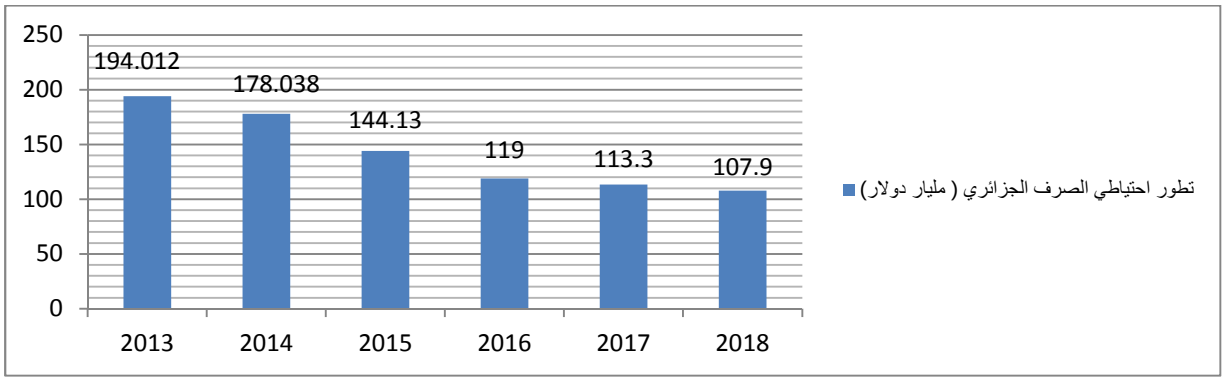

المصدر: موقع جريدة الخبر اليومي، مقال بعنوان احتياطي الصرف الجزائري يذوب.

5-انعكاسات انهيار أسعار النفط على المديونية الخارجية: يؤدي التراجع السريع في الاحتياطات المالية بسبب انخفاض الإيرادات النفطية الذي يحتم على الجزائر زيادة الاقتراض لتمويل العجوزات المستقبلية، وذلك ما حدث من خلال إصدار سندات الدين المحلية كخطوة أولى، أما الخطوة الثانية فهي العودة إلى المديونية الخارجية بإقدامها على طلب قرض من البنك الإفريقي للتنمية ب 900 مليون دولار مع نهاية سنة 2016 والتي سوف تزداد في المستقبل إذا بقيت الأسعار في مستويات متدنية، بعدما سجلت الجزائر سابقة فريدة في تاريخ الدول بقيامها بالتسديد المسبق للمديونية والتخلص من آفاتها، وهي احد الإنجازات المضيئة في نفق الاخفاقات التنموية.

جدول رقم (04-03): انعكاسات انهيار أسعار النفط على المديونية الخارجية

المؤشـــرات	2013	2014	2015	2016
إجمالي الدين الخارجي (مليار دولار)	3.39	3.73	3.02	3.85

المصدر: تقرير بنك الجزائر لسنة 2016 ص 164

6-انعكاسات انهيار أسعار النفط على سعر صرف الدينار والقدرة الشرائية: يعتبر سعر النفط من المحددات الرئيسية لقيمة العملة الوطنية، وبمجرد انهيار الأسعار تتهاوي قيمة الدينار الجزائري، حيث بلغ 107.13 و 117.05 دينار جزائري مقابل دولار وأورو في المتوسط خلال سنة 2015 ، بعدما كان مساويا ل: 78.15 دينار، و 106.89 دينار مقابل الدولار والأورو على التوالي خلال سنة 2014 . ورغم أن

[1] أ.د علي حميدوش و أ. زهير بوعكريف (مرجع سابق).

هذا الانخفاض قد يكون متعمد من طرف البنك المركزي لتعويض الخسارة التي تتعرض لها المداخيل من العملة الصعبة الناتجة عن انهيار أسعار النفط، إلا أن قيمة الدينار من المتوقع أن تنخفض لاحقا إذا استمر تدهور أسعار النفط، وكما هو معروف فان الدينار الرخيص سيرفع أسعار المنتجات المستوردة المعروضة في السوق الوطنية وخاصة المواد الأساسية الاستهلاكية غير المدعمة من قبل الدولة، مما يعني تدني القدرة الشرائية للمستهلك، وارتفاع في نسب التضخم السنوية وما قد ينجر عنها من اضطرابات مجتمعية مجهولة العواقب[1].

ثانيا: الانعكاسات الاجتماعية.

لا يتوقف الدور الذي يلعبه النفط وعوائده على الجانب الاقتصادي فحسب، بل يتعدى ذلك ليؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في الجانب الاجتماعي.

1- تقلص فرص التشغيل و برامج التنمية:

إن هناك علاقة عكسية بين أسعار النفط ومعدلات البطالة باعتبار أن كل تحسن في الأسعار يعني زيادة في العوائد والإيرادات والتي يمكن من خلالها تنفيذ الخطط التنموية المعتمدة بدورها على تشجيع الاستثمارات ومن ثم تقليص البطالة في المجتمع الجزائري.

فمن بين الإجراءات التقشفية التي اتخذتها السلطات الجزائرية لمواجهة انخفاض أسعار النفط و تراجع العوائد منذ جوان 2014 م هو تجميد التوظيف في الوظيفة العمومية لسنة 2015، وعلاوة على ذلك تم تجميد المشاريع الكبرى التي لا ترتدي طابعا عاجلا و لا تحظى بالأولوية وليس لها أثر اقتصادي و اجتماعي مثل ورش الترامواي و النقل الحديدي و الطريق السيار كما أن استمرار تراجع أسعار النفط أدى إلى العجز عن تنفيذ المخطط الخماسي 2015 _ 2019 بمافيه من مشاريع سكنية واقتصادية واجتماعية وثقافية... تحت ضغط عجز الموازنة حيث يتطلب تنفيذ المخطط معدل 55.2 مليار دولار سنويا وذلك لمدة 5 سنوات[2].

2-انخفاض القدرة الشرائية للمواطنين:

من المتوقع أن القدرة الشرائية للجزائريين ستتراجع من 3 إلى 5 ٪ خلال عام 2015 م مقارنة بسنة 2014 م خاصة وأن أسعار المواد الغذائية المستوردة ستشهد ارتفاعا يصل لنحو 10 ٪ خلال نهاية الثلاثي الأول من سنة 2015 إضافة إلى رفع الدعم عن المواد الاستهلاكية الأساسية من طرف الدولة بسبب تقليص ميزانية التسيير ويعتبر إلغاء المادة 87 مكرر عامل رئيسي في تراجع القدرة الشرائية خاصة وأن سياسة الأجور ليست مرتبطة بمعدل معين، ففي معظم البلدان عندما تتقرر الزيادات في الأجور تتحسن القدرة الشرائية تلقائيا، أما في الجزائر يحدث العكس تماما ففي كل م رة تكون زيادات في الأجور ترتفع أسعار السلع و الخدمات.

[1] أ.د علي حميدوش و أ. زهير بوعكريف (مرجع سابق).

[2] مريم شطيبي (مرجع سابق) ص9

3- تهديد السلم الاجتماعي:

إن استمرار انهيار أسعار النفط من شأنه التأثير بشكل مباشر على الجبهة الاجتماعية في الجزائر، حيث إن أزمة البترول تلعب دورا في تغذية التوترات الاجتماعية وهو ما لا تبدو الجزائر في منأى عنه بالنظر إلى دور إيرادات النفط في تحقيق التنمية و توفير مناصب الشغل للبطالين، حيث تتواصل الاحتجاجات الاجتماعية في العديد من مناطق القطر الوطني وهي احتجاجات من المت وقع أن تصبح أكثر حدّة مستقبلا بسبب تقلّص فرص التشغيل وبرامج التنمية ،كما أن تدهور القدرة الشرائية للمواطنين وارتفاع الأسعار قد يؤدي إلى غضب شعبي كبير في الأجل القريب مما يهدد السلم الاجتماعي.

4-تقليص المساعدات الخارجية الممنوحة للدول الفقيرة:

لا تزال تداعيات التراجع المستمر لأسعار النفط تلقي بظلالها على سير عمل الحكومة،فبعد الإجراءات التقشفية التي اتخذت على الصعيد الاقتصادي جاء الدور هذه المرّة على المساعدات الخارجية الموجهة إلى الدول الفقيرة حيث أعطيت تعليمات رئاسية إلى كل من وزارتي الشؤون الخارجية والمالية بتخفيض قيمة المساعدات السنوية التي اعتادت الجزائر تقديمها إلى بعض الدول الإفريقية، وهي إما دول مجاورة للجزائر أو تنتمي إلى منطقة الساحل وجميعها يعتبر من أكثر الدول فقرا في العالم مثل موريتانيا والنيجر ومالي وبوركينافاسو، فالمبلغ الذي كانت تستفيد منه هذه الدول بعنوان المساعدات الخارجية للجزائر يعادل 80 مليون دولار، وسينخفض إلى أقل من النصف في محاولة للحد من تداعيات تراجع أسعار النفط على الخزينة العمومي[1].

1مريم شطيبي(مرجع سابق) ص 9و10.

المبحث الثاني: الاجراءات التي اتخذتها الجزائر في ظل الأزمة البترولية والبدائل المقترحة.

لقد قامت الحكومة الجزائرية بعدة خطوات للحد من الازمة النفطية لسنة 2014، وذلك بالقيام بعدة اجراءات تجسدت في القوانين المالية للسنوات اللاحقة للازمة (2015-2016-2017).

المطلب الأول: الاجراءات التي اتخذتها الجزائر في ظل الأزمة البترولية .

لمواجهة الصدمة البترولية سنة 2014 ابرزت السلطات الجزائرية مجموعة من الإجراءات بغرض ضبط أوضاع المالية العامة وتحييد أثر الصدمة على النمو الاقتصادي.

أولا: الإجراءات المتخذة لضبط المالية العامة.

لمواجهة هذه الصدمة اتخذت السلطات الجزائرية مجموعة من الإجراءات بغرض ضبط أوضاع المالية العامة وتحييد أثر الصدمة على النمو الاقتصادي شملت ما يلي:

1- كخط دفاع أول، استخدمت الحكومة الفوائض الموجودة في المالية العامة والمتاحة في صندوق ضبط الإيرادات للحد من أثر تراجع أسعار النفط على النمو.

2- سمحت الجزائر بانخفاض سعر الصرف، كإجراء لرفع حصيلة مداخيل النفط المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها إلى الدينار الجزائري. فعلى سبيل المثال قام بنك الجزائر بالسماح للدينار بالانخفاض بـ 25 بالمائة مقابل الدولار الأمريكي وبـ 6.3 بالمائة مقابل اليورو خلال عام 2015. والغرض من وراء ذلك هو الحد من الطلب على الواردات وتقليل الضغوط على الاحتياطات الدولية[1].

ثانيا: تجنيد أنماط جديدة لعقلنة النفقات العمومية من خلال تنويع مصادر.

1- جاء في مضمون قانون المالية 2015 تجنيد أنماط جديدة لعقلنة النفقات العمومية من خلال تنويع مصادر تمويل قامة الاستثمارات بدل الاعتماد على الميزانية فقط، ولجوء الحكومة اعتماد انماط جديدة لتمويل الميزانية على غرار اسواق المال وشركات القطاع العام والخاص والبنوك.

2- تحديد نسبة الضريبة على أرباح الشركات عند 23 % بالنسبة لجميع الشركات عوض 19 % للشركات الناشطة في إنتاج السلع والمباني والأشغال العمومية والسياحة و 25 % للشركات الناشطة في التجارة والخدمات[2].

[1]-أوزان حسين وكرفاح أسماء، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية بعنوان آفاق أسعار النفط وانعكاساته على الاقتصاد الجزائري بعد صدمة 2014 دراسة إحصائية تنبؤية (1990-2018)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة ، الجزائر،2016-2017،ص25.

[2]- قانون رقم 14-10 مؤرخ في 08 ربيع الاول عام 1436 ه الموافق ل 30 ديسمبر 2014 والمتضمن قانون المالية لسنة 2015. المادة 12 ،ص 5.

3- كما جاء في قانون المالية 2015 ما يلي: "تستفيد الاستثمارات في القطاعات الاستراتيجية التي يحدد المجلس الوطني للاستثمار قائمتها من إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني لمدة خمس (05) سنوات دون اشتراط إحداث مناصب شغل"

ثالثا: قانون المالية التكميلي لسنة 2015.

جاء في بيان مجلس الوزراء المنعقد يوم الأربعاء 22 جويلية 2015 تحت إشراف رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة والذي قام بالتصديق على قانون المالية التكميلي والذي يكشف عن خارطة طريق جديدة لإنقاذ الاقتصاد الوطني و مواجهة أزمة انهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية و ذلك من خلال إجراءات وصفت بالهامة و التاريخية، كما تهدف القرارات المتخذة في مجلس الوزراء إلى إنجاح عملية الانتقال الفعال من الاقتصاد المبني على الثروة النفطية إلى اقتصاد بديل مبني على الثقة و الصرامة و التحكم الجيد في الموارد المتاحة خارج قطاع النفط.

كما كشف الوزير الاول (الاسبق) عبد الملك سلال و قف عمليات التوظيف ببعض القطاعات و تقليص مشاريع مصنفة بأنها مشاريع ليست ذات أولوية و ترشيد نفقات التسيير و محاربة كل أشكال التبذير و تشجيع الاستثمار و الإنتاج الوطني و التحكم في الاستيراد و هذا دون المساس بالجانب الاجتماعي للمواطنين وفيما يلي أهم التعديلات المستحدثة[1].

1-تعديل قانون الصفقات و رفع التجريم عن أخطاء التسيير لتحرير المبادرات

اتخذ مجلس الوزراء قرارات شجاعة لدعم الإطار الجزائري المسير و حمايته و تحرير المبادرات من خلال التصدي لحملات الإساءة و التشويه التي تطال المسيرين العاملين بالقطاع الاقتصادي.

و في هذا الإطار و بموجب الإجراءات الجديدة لن يكون بمقدور أية جهة توجه الاتهام للمسير و متابعته أمام القضاء باستثناء مجلس الإدارة الذي أصبح الهيأة الوحيدة المخولة بمراقبة المسير و متابعته عند ثبوت تهم الفساد و الاختلاس[2].

2-إلغاء لجنة كالبيراف لتشجيع الاستثمار و تخفيض الضرائب لدعم الإنتاج الوطني:

في إطار الاستعدادات الحثيثة للانتقال إلى مرحلة ما بعد النفط فإن مجلس الوزراء أقر إجراءات جديدة لتشجيع الاستثمار الوطني المنتج للثروة و مناصب العمل و من بين هذه الإجراءات إلغاء لجان كالبيراف* على مستوى الولايات و تعويضها بشباك موحد يتميز بالمرونة و السرعة في اتخاذ القرارات و تسليم رخص الاستثمار

---

[1]- الموقع الالكتروني www.annasronline.com، مقال بعنوان عبد المالك سلال يكشف عن خارطة طريق جديدة لمواجهة اثار انخفاض اسعار النفط: تقليص الانفاق العمومي، توطين الأموال النظيفة وتعزيز الجبهة الداخلية، تاريخ الزيارة 10 جوان 2018 على الساعة 16:00.

*(كالبيراف) لجنة المساعدة على تحديد الموقع و ترقية الاستثمار و ضبط العقار التي كانت تتكفل بمنح الأراضي للمستثمرين.

[2]- بيان مجلس الوزراء المنعقد يوم الأربعاء 22 جويلية2015.

خلافا للنظام القديم الذي وصفه بنظام بيروقراطي ثقيل يتكون من أعضاء أغلبهم لا علاقة لهم بالاقتصاد و العملية الاستثمارية.

و سيعمل الشباك على دراسة طلبات المستثمرين و الرد عليها بسرعة و إنجاز القرارات و تسليمها للوالي لإمضائها و إعطائها الطابع الرسمي.

و كشف أيضا بأنه و لحل مشاكل العقار الصناعي تقرر إنشاء 31 منطقة صناعية جديدة عبر الوطن ستدخل مرحلة الاستغلال قريبا و فق شروط صارمة لوقف ما وصفه بظاهرة المضاربة بالعقار حيث تقرر فرض غرامة تقدر ب3 بالمائة عن كل سنة تأخر في الإنجاز و في المقابل تقوم المؤسسات المشرفة على هذه المناطق بإنجاز الطرقات و إيصال الماء و الكهرباء و الغاز بالموازاة مع إنجاز المشاريع الاستثمارية و هذا ربحا للوقت و إدخال المشاريع قيد الاستغلال في المدة المحددة، كما أقرت الحكومة أيضا تحفيزات ضريبية هامة لفائدة المستثمرين و الإنتاج الوطني الذي يعول عليه كثيرا لسد الاحتياجات و تقليص فاتورة الاستيراد[1].

3- لن يبقى في الساحة إلا المستورد المهني.

اتهم عبد المالك سلال بعض المستوردين الكبار بمحاولة تهريب العملة الصعبة إلى الخارج و إغراق السوق الوطنية بسلع مغشوشة و التلاعب بالفواتير و التهرب الضريبي و الغش في السجل التجاري، و قال بأن إجراءات ستتخذ قريبا لتطهير قطاع الاستيراد و التحكم في نوع المواد القادمة إلى الجزائر و محاربة الفوترة غير القانونية و الغش في السلع و لن يبقى في الساحة إلا المستورد المهني كما قال[2]، و في هذا الإطار تقرر إدخال نظام جديد يسمح للبنوك بتسديد ثمن السلع المستوردة مباشرة بعد أن يقوم المستورد بتقديم وثائق الشراء التي تخضع للرقابة الصارمة.

4-إجراءات جديدة لبيع أكثر من 640 ألف سكنا اجتماعيا لتمويل مشاريع السكن.

في إطار البحث عن الموارد المالية المحلية قررت الحكومة مواصلة بيع السكنات الاجتماعية للمواطنين المستفيدين قبل 2003 و تشجيعهم على تمليك سكناتهم و ذلك بتخفيف الإجراءات الإدارية المعقدة التي كانت السبب في فشل عملية البيع منذ بداية الإجراء قبل 7 سنوات[3].

---

[1]- بيان مجلس الوزراء المنعقد يوم الأربعاء 22 جويلية2015.

[2]- الموقع الالكتروني www.annasronline.com (مرجع سابق).

[3]- المرسوم التنفيذي رقم 03-269 المؤرخ في 08 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 07 أوت 2003، يحدد شروط وكيفيات التنازل عن الأملاك العقارية التابعة للدولة ولدواوين الترقية والتسيير العقاري المستلمة أو الموضوعة حيز الاستغلال قبل 01 جانفي2004.

رابعا: قانون المالية 2016.

لم تكن إجراءات السياسة المتخذة في عام 2015 كافية، ولكن ميزانية 2016 تدعو إلى تخفيض حاد في الإنفاق، وشرعت السلطات في بعض الإصلاحات، بما في ذلك إجراء الإصلاحات الضرورية لنظام الدعم وتعزيز الإطار الاحترازي للقطاع المالي .وستحتاج السلطات إلى تنفيذ إصلاحات هيكلية واسعة النطاق للحد من اعتماد الجزائر على النفط وتنويع الاقتصاد[1].

يمكن تلخيص اهم ما جاء فيه من خلال ما يلي:

المادة02: تنصّ على إلغاء إلزام المستثمرين الذين يستفيدون من الامتيازات مثل: الإعفاء من الحقوق الجمركية و TVA والإعفاء من الرسم على النشاط المهني(TAP) ، فلا يعيدوا استثمار هذه الأموال مقابل هذا الإعفاء، ولا تطبّق على عدم احترام ذلك: استرداد التحفيز الجبائي، ولا تطبّق الغرامة الجبائية السابقة التي تقدّر نسبتها:30%.

المادة 53: تكون الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة والموجّهة لإنجاز مشاريع ذات الطابع السياحي محلّ منح الإمتياز القابل للتنازل على أساس دفتر الشروط.

المادة 66: "على المؤسسات الاقتصادية العمومية التي تنجز عملياتٍ لفتح الرأسمال الاجتماعي إزاء المساهمة الوطنية المقيمة، الاحتفاظ بنسبة:34% من مجموع الحصص الاجتماعية بعد انتهاء مدة:05 سنوات، يمكن للمساهم المقيم رفع خيار شراء الأسهم التي تحوزها المؤسسة العمومية الاقتصادية إلى مجلس مساهمات الدولة".

تعديل الرّسم على المنتجات البترولية من:0.01 دينار للتر حاليا إلى: 5 دينار للتر بالنسبة للبنزين الممتاز ودون رصاص، وإلى:4 دينار للبنزين العادي، وتعديل الرّسم بالنسبة للمازوت من:0.01 دينار للتر حاليا إلى 2 دينار للتر، وهو ما سيؤثر في سعر تذاكر النقل كذلك كما ارتفعت الحقوق الجمركية المفروضة على أجهزة الإعلام الآلي من:05% إلى:15%، إضافةً إلى الزّيادات في الإنترنت والهاتف النّقال وقسيمة السّيارات والضّريبة على شراء السّيارات.

رابعا: الاجراءات المتخذة في قانون المالية 2017.

أعلن رئيس الوزراء الجزائري، أحمد أويحيى، يوم 18 اكتوبر2017، عن أهم الاجراءات المتخذة في قانون المالية 2017، في كلمة له خلال فعاليات مؤتمر منتدى رؤساء المؤسسات، أكبر تنظيم لأرباب العمل ورجال الأعمال في البلاد، أن الحكومة ستتخذ في الأسابيع القادمة جملة قرارات ذات أهمية اقتصادية، حيث تم

[1]- جون فرنسواس دوفان مسؤول صندوق النقد الدولي الخاص بالجزائر، نشرة صندوق النقد الدولي، فحص سلامة الاقتصاد الجزائري في السعى لتنويع الاقتصاد وانخفاض الإيرادات النفطية، نشرة الصندوق الإلكترونية 19 مايو 2016.ص2.

تمثلت في عشر تدابير بغية الخروج باقتصاد البلاد من أزمته، التي يتخبط فيها منذ أكثر من ثلاث سنوات بسبب الصدمة النفطية.

الإجراء الأول: تمثل في إنعاش الاستثمار العمومي (الحكومي) في 2018، من خلال رصد مبلغ يزيد على 4 آلاف مليار دينار جزائري (40 مليار دولار) بزيادة تفوق ألف مليار دينار (10 مليارات دولار) مقارنة بـ 2017.

الإجراء الثاني: عبارة عن دعم مالي مكثف لقطاع الفلاحة الذي تم إقراره عام 2009، وتوقف لاحقا بسبب الأزمة المالية خلال السنوات الأخيرة، وفق الوزير الأول أويحيى.

الإجراء الثالث: خفيف عبء الديون المستحقة على الدولة للمؤسسات الاقتصادية الحكومية (شركة المحروقات "سوناطراك"، وشركة الكهرباء والغاز "سونلغاز").

وفي هذا الصدد ذكر قائلا "سيتم توفير مبالغ هامة من السيولة من جديد تخصص للقروض البنكية الموجهة للاستثمار".

الاجراء الرابع: إعادة تفعيل الصندوق الوطني للاستثمار (هيئة حكومية)، من أجل مرافقة الاستثمارات الكبرى، **الإجراء الخامس:** قرار الإبقاء على كل تدابير دعم الاستثمار، وتخفيض نسب فوائد القروض البنكية الموجهة للاستثمار.

الإجراء السادس: إنجاز 50 منطقة صناعية جديدة في أجل أقصاه عام واحد، تخضع للمسؤولية المباشرة للولاة (مسؤولي المحافظات) كما سيتم إقرار تسيير لا مركزي لهذه العملية (تسيير على مستوى الولايات وليس على مستوى العاصمة فقط).

الإجراء السابع: إقرار لا مركزية كل العمليات والإجراءات المتعلقة بالاستثمارات بشكل أكبر على مستوى الولايات، سواء تعلق الأمر بالإجراءات الإدارية المحلية أو الحصول على العقار الصناعي.

الإجراء الثامن: منح الأولوية للإنتاج المحلي اللازم لمختلف المشاريع الحكومية (مواد البناء والمعدات والتجهيزات المنتجة محليا، وغيرها).

الإجراء التاسع: اللجوء إلى المناقصات الوطنية فقط لإنجاز المشاريع العمومية (الحكومية)، بحيث يصبح اللجوء إلى المؤسسات الأجنبية إجراء استثنائيا فقط.

الإجراء العاشر: بقرار تقليص حجم الواردات، والمحافظة على احتياطات الصرف (النقد الأجنبي)، وكذلك تمكين الإنتاج المحلي والمؤسسة الجزائرية من استعادة مكانتهما في السوق الوطنية.

جاءت هذه الاجراءات كخطة طريق للخروج من نفق الازمة البترولية الاخيرة[1]

[1]- مؤتمر منتدى رؤساء المؤسسات ، كلمة الوزير الأول أحمد أويحيى ، بتاريخ 2017/10/18.

خامسا: قانون المالية 2017.

إن مشروع قانون المالية لسنة 2017 هو امتداد لقانون المالية لسنة 2016 بحيث أول جملة جاءت في وثيقة مذكرة عرض مشروع قانون المالية لسنة 2017 وتقديرات 2018.2019 ما يلي:

" يأتي إعداد كل من مشروع قانون المالية 2017 وتقديرات سنتي 2018 و 2019 في ظرف اقتصادي صعب يتميز بانهيار مستوى الموارد المالية للبلاد".

المادة 115: التي كسرت عتبة 740 مليار دينار المتعلقة بصندوق ضبط الإرادات الذي بُرر تأسيسه بموجب المادة 10 من قانون المالية التكميلي لسنة 2000 على أساس أنه آلية ادخار عمومي يضمن حقوق الأجيال المستقبلية في الريع ثم تم تعديل هذه المادة بموجب أحكام المادة 66 من قانون المالية لسنة 2004 والمادة 25 من قانون المالية التكميلي 2006 ليسمح باستعمال هذا الحساب في تخفيض المديونية العمومية وتمويل عجز الميزانية ولكن دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دينار (أي في حدود 10 مليار دولار).

المادة 119: التي نصت على وقف حسابات تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعناوين: البرنامج الخاص للإعمار، البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي 2005 . 2009 ، برنامج دعم النمو الاقتصادي 2010. 2014، برنامج توطيد النمو الاقتصادي الذي كان مقررا أن يستمر من 2015 إلى 2019 وسيتم توقيفه في 31 ديسمبر 2016 ويصب رصيد كل هذه الحسابات في حساب نتائج الخزينة باستثناء مبلغ بقيمة ثلاثمائة مليار دينار جزائري يتم تحويله لحساب سمي: حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان ميزانية الدولة للتجهيز[1].

سادسا: تعديل قانون النقد والقرض يلزمه شراء سندات الخزينة.

اقتصرت تعديلات الحكومة لقانون النقد والقرض على مادة واحدة فقط، هذه المادة التي من شأنها أن تسمح لبنك الجزائر القيام بعمليات شراء سندات الخزينة العمومية في سياق يضمن للحكومة اللجوء إلى الهيئة المالية ذاتها من أجل تغطية عجز ميزانية الدولة، إلا أنها في نفس الوقت ترخص لعمليات طبع النقود المحفوفة بمخاطر كبيرة منها ارتفاع نسبة التضخم وتراجع رهيب للقدرة الشرائية للدينار .وحسب مضمون المشروع التمهيدي لقانون يتمم المرقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، اقتصر التعديل على المادة 45 من القانون فقط، حيث تؤكد هذه المادة بعد التعديل أنه بغض النظر عن حكم مخالف سيقوم بنك الجزائر ابتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ، بشكل استثنائي ولمدة 5 سنوات بشراء مباشر من الخزينة للسندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة، من أجل المساهمة في ثالث عمليات، أولها تغطية .احتياجات تمويل الخزينة، وثانيها تمويل الدين العمومي الداخلي، وآخرها تمويل الصندوق الوطني للاستثمار ويشير مشروع النص القانوني إلى أن هذه الآلية

[1]- المادة 119 من قانون المالية رقم 14-16 مؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1438 الموافق 28 ديسمبر سنة2016 يتضمن قانون المالية لسنة 2017 .

توضع مرافقة انجاز برنامج الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والميزانية، التي ينبغي أن تفض ي في نهاية فترة الخمس سنوات كأقصى تقدير إلى استعادة توازنات خزينة الدولة وتوازن ميزان المدفوعات، وحسب النص دائما فآليات متابعة تنفيذ هذا الحكم من طرف الخزينة وبنك الجزائر، سيتم تحديدها عن طريق نصوص تنظيمية وبعيدا عن الإجراء الجديد الذي لجأ إليه أويحيي، لإيجاد مصادر تمويل جديدة داخلية وغير تقليدية، وتفادي الاستدانة الخارجية، يذهب العديد من الخبراء إلى انتقاد هذا الإجراء، ويضعونه في الخانة المحفوفة بالمخاطر الكبرى، حيث يؤكد المتابعون للشأن املالي والاقتصادي أن الإجراء ما هو إلا تجميل لعمليات طبع النقود المحفوفة بمخاطر ارتفاع نسبة التضخم وتراجع رهيب للقدرة الشرائية للعملة الوطنية على اعتبار أن عمليات طبع كتل نقدية جديدة .ليس هناك ما يقابلها في السوق المالية وحسب المتابعين فإن الإجراء الذي فرضه نضوب الموارد المالية لصندوق ضبط إيرادات المحروقات الذي كان ملجأ الحكومة طيلة العشر سنوات السابقة لتغطية عجز الميزانية وإدراج الرئيس بوتفليقة الاستدانة الخارجية في خانة .الخط الأحمر، تفضل حكومة أويحيى اللجوء إلى الحل الأخطر الحكومة ستدفع بنك الجزائر إلى شراء سندات الخزينة في ظل التراجع المتواصل موارده المالية في السنوات الثالث الماضية، وسيفتح هذا الإجراء المجال لطبع النقود من غير أن يقابله أي إنتاج وهو ما يعتبر تضخيما للكتلة النقدية في .الاقتصاد الوطني ويعد معادلة تؤدي حتما إلى الزيادة في نسبة التضخم هذا الإجراء الذي ال يحتمل سوى سيناريو واحد هو استمرار انهيار قيمة الدينار التي شهدت سقوطا حرا، منذ منتصف سنة 2014 حين كانت تعادل 79 دينارا مقابل دولار واحد، ثم تقهقرت في السنوات الثالث الأخيرة، لتصبح العملة الأمريكية حاليا تعادل 111 دينار ومعلوم أن أسمى مهام بنك الجزائر مثله مثل باقي البنوك المركزية في التحكم في نسبة التضخم و العمل على استقرار قيمة العملة الوطنية، ومن خلال تعديل قانون النقد والقرض الذي يحمل الطابع الاستعجالي وهذا ماسينجر عنه دفع هذه الهيئة المالية إلى الإخلال بإحدى أهم وظائفها المتعلقة كذلك بحماية القدرة الشرائية للمواطن من خلال خفض نسب التضخم واستقرار قيمة الدينار.

المطلب الثاني: البدائل المقترحة.

نحاول من خلال هذا المطلب رسم إطار لمعالم استراتيجية ملائمة لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، معتمدين في ذلك على القراءة التحليلية لمختلف السياسات والاستراتيجيات التي تبنتها بعض الدول، وكذا رؤى صندوق النقد الدولي.

ظلت الجزائر على مدى خمسة عقود الماضية ولاتزال تعتمد في اقتصادها على على العوائد المتأتية من النفط بما نسبته 97 % من إجمالي الصادرات، وبالنظر الى ان هذه الثروة غير متجددة فان أغلب الخبراء يحذرون من مغبة الاستمرار في اعتمادها كمورد أساسي وحيد لتمويل التنمية، سيما مع بروز معطيات

اقتصادية جديدة على الساحة العالمية أبرزها مسارعة الدول المتقدمة نحو مصادر جديدة للطاقة غير الأحفورية وتأكد توقعات المحللين الطاقويين بنضوب النفط في المستقبل مما سيوقع الاقتصاديات النامية ومن ضمنها الجزائر التي ما تزال تعتمد على إيرادات النفط لتمويل الواردات في أزمات اقتصادية خانقة ستكون تداعياتها الاجتماعية أخطر.

أمام هذا الوضع تبدوا في الافق امام الجزائر عديد من البدائل الاستراتيجية الممكنة والخيارات الحية الى جانب الطاقة المتجددة ولعل أهم بديل يتمثل في "السياحة والفلاحة" التي لو امكن الاهتمام بها وتوافرت الارادة السياسية لذلك ، فإنها ستسهم في فك الاعتماد جزئيا أو كليا عن هذه الثروة الزائلة.

فمن المعروف أن الصحراء الجزائرية تزخر بعديد من الموارد الطبيعية والطاقات المتجددة التي يمكن استخدامها لغايات التنمية" الطاقة الشمسية، الرياح، والثروة النباتية ممثلة في ثروة النخيل وكذا الصناعات التقليدية ذات الصيت العالمي، و على إمكانات ومعالم سياحية ضخمة غير مستغلة إضافة إلى مؤهلات لا يستهان بها في مجالات الري والزراعة حيث يمكن ان تحقق نقلة نوعية في العملية التنموية ، ولكون المساحة الشاسعة التي تمثلها تتجاوز (80%) من المساحة الكلية للجزائر، فان البعد الاستراتيجي التنموية الاستثماري الحي يستوجب ايلائها اهتماما خاصا وعناية بالغة عند وضع أي مخطط تنموي وطني على المدى البعيد بدل من الاعتماد على الثروة الزائلة غير المتجددة.

و لما لهذا الموضوع من أهمية بالغة على الاقتصاد الوطني و قصد ضمان بديل اقتصادي افضل خارج المحروقات نجد ما يلي:

أولا : في مجال الفلاحة.

حيث يتعين ضمن هذا المجال القيام بعملية احصاء شاملة الغرض منها وضع بنك معلومات يتم الوقوف من خلاله على نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات الموجودة ، ويخدم هذا المنحنى الاستراتيجي القيام بالعمليات التالية:

1- البحث ضمن الصناعات التي يمكن ان تعتمد على المورد المحلي خاصة مادة التمور.

2-الاهتمام بالزراعة التحويلية مثل (الصويا، التبغ، الطماطم) والتي يجب ان تترافق مع وحدات انتاجية غذائية بما يعزز كذلك المجال الصناعي الخفيف .

3-فتح فروع لتعاونية الحبوب و البقول الجافة لتدعيم الفلاح بالمواد الأولية للقضاء على مشكلة التموين.

4- منح عقود الملكية للفلاحين المستثمرين.

5-الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة في مجال الزراعة وكذا ارشاد الفلاحين والتخصص حسب كل منطقة.

ثانيا: في مجال السياحة.

تعد السياحة واحدة من القطاعات التي لو تم الاعتماد عليها فانها ستدر الكثير على الخزينة العمومية خصوصا امام انخفاض اسعار البترول فانها تعد ضمن البدائل الحيوية، فكثير من الدول التي تتشابه بيئتها الصحراوية مع بيئة الجزائر –المغرب مثلا– استفادت من السياحة الصحراوية فعملت على تطويرها وتحسيين مخرجاتها.

وقصد النهوض بهذا القطاع على أحسن وجه يتعين أن تراعي جميع المخططات التنموية الولائية والبلدية هذا الجانب سيما من حيث:

01– الوقوف على التراث العمراني السياحي و ترميم هذه الأماكن و المعالم الأثرية. وذلك باشراك المجتمع المدني، الجمعيات المحليّة و كل الهيئات الناشطة في القطاع.

02– تشجيع المبادرات الهادفة إلى الرقي بالقطاع السياحي التي تهدف الى المحافظة على الصناعات التقليدية و النمط العمراني و التقاليد و العادات.

03– توفير الامن ويتبعه وجود بيئة مستقرة ، ويعد هذا من اولويات نجاح اي عمل سياحي.

04– بناء قاعدة فندقية متينة او تمويل الحكومة لأي مشاريع فندقة خاصة تعزز من الفعل السياحي وتنميه.

خلاصة الفصل:

يلعب قطاع المحروقات دورا مهما في بناء و إرساء قواعد الاقتصاد الوطني خاصة و أن الجزائر تمتلك ثروات طبيعية هامة تتمثل في موارد الطاقة، حيث تساهم صادرات المحروقات بأكثر من % 97 في إيرادات الجزائر من العملة الصعبة بحيث تعتبر المصدر الرئيسي لتمويل مشاريع التنمية الوطنية إلا أنه منذ جوان 2014 بدأت أسعار البترول في الانخفاض إلى أن وصلت إلى أقل من 50 %حيث طرح هذا التراجع المحسوس لأسعار النفط عدّة تخوّفات على القدرة المالية للجزائر التي يعتمد اقتصادها على المحروقات و ترتبط مداخيلها بعائدات البترول الذي تتراجع أسعاره يوما بعد يوم في السوق العالمية، مما أدى إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد أثرت على سيرورة نهج الاصلاحات والسياسات التنمية المسطرة.

خاتمة عامة

إن الدور الذي يلعبه البترول في الجزائر لا يمكن تجاهله بالنظر لما ساهمت فيه العوائد النفطية في إخراج الجزائر في كل مرة من أزماتها، إلاّ أن الحديث عما فعله النفط بالاقتصاد الجزائري يحاول أن يظهر المفارقات المتعلقة بهذا المورد الذي أفادت عوائده في الكثير من الأحيان الدول التي لا تملكه على حساب الدول النفطية.

فقد تسبب الاعتماد المفرط على البترول في تكوين اقتصاد وطني أحادي الجانب والمورد، مماجعله عرضة للصدمات الخارجية، وهو ما حدث سنة 1986 م حين انخفضت أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها فخلفت بذلك اختلالات هيكلية بارزة فأصبح الاقتصاد الجزائري يتصف بالاقتصاد الريعي التابع للنفط مما تسبب في عدم تنمية الجانب الأخر وهو الأهم للدولة والمتمثل في القطاعات الإنتاجية، فانحصرت التمويلات والاستثمارات الأجنبية والمحلية في قطاع الطاقة حيث يمكن استنتاج ما يلي:

إن التقلبات السعرية للنفط من أهم المحددات الرئيسية لوضعية الاقتصاد الوطني استقرارا أو اختلالا وهو ما أكدته أزمة 2014 م التي نقلت العديد من المؤشرات الاقتصادية من حالة الفائض أو التوازن إلى حالة العجز مثل الميزان التجاري و ميزان المدفوعات والميزانية العامة.

هناك علاقة تشابكية بين الاقتصاد الجزائري وقطاع الطاقة جسدتها التأثيرات الكبيرة لانخفاض أسعار النفط على الكثير من المؤشرات الاقتصادية.

إن السياسات التنموية في الجزائر تبقى عرضة للصدمات الخارجية ما دامت الجزائر تعتمدا على النفط كمصدر وحيد للعوائد والإيرادات، فضمان استقرار وتوازن الاقتصاد الجزائري وكذلت تنويع مصادر التمويل لبعث واكمال المشاريع التنموية المسطرة يتطلب من السلطات الجزائرية تفعيل الصادرات الغير نفطية بالاهتمام أكثر بالقطاعات البديلة.

بعد انتهائنا من بحث أثر إنخفاض أسعار البترول على السياسات التنموية في الجزائر للفترة (2010-2017) وبالقدر الذي أتاحه الله لنا نستطيع أن نوجز ما توصلنا إليه من نتائج كما يلي:

- تحتوي الجزائر على إمكانيات نفطية هامة، أهلتها إلى أن تكون من بين الدول المنتجة للنفط عربيا وعالميا، وذلك من حيث كمية الاحتياطي والطاقة الإنتاجية.

- يتوزع النفط عبر الجزائر، لكن بكميات متفاوتة، بحيث نجد أن أغلب احتياطات النفط تتركز في الصحراء.

- يعتبر النفط شريان الاقتصاد في الجزائر.

- يحتل النفط في الجزائر مكانة هامة، وذلك من خلال نسبة مساهمته في الاقتصاد الجزائري، حيث يساهم بنسبة تفوق 30% من الناتج المحلي الإجمالي و بنسبة تتراوح بين 65 و 70% من خلال الجباية

النفطية، هذا بالإضافة إلى مساهمته باقي القطاعات الاقتصادية، وكذا تأثيره على المؤشرات الاقتصادية الكلية وهذا من وراء ما يدره من عوائد نفطية.

– تحكم السعر النفطي والعوائد النفطية علاقة طردية، فكلما ارتفعت أسعار النفط، ارتفعت العوائد النفطية، وارتفعت الموارد المالية للدول المنتجة للنفط.

– شهدت الجزائر في بداية الالفية تسطير عديد المشاريع التنموية نتيجة انتعاش اسعار النفط.

– تعتبر العوائد النفطية من أهم الإيرادات المالية، التي تعتمد عليها الجزائر في تمويل مشاريع التنمية لديها ومصدرا رئيسيا لتحصيل العملة الصعبة.

– تحكم كل من العوائد النفطية وأسعار النفط والاقتصاد الجزائري علاقة طردية.

– إن تعرض السوق النفطية إلى أي صدمة معاكسة، يؤدي إلى التأثير على العوائد النفطية ومنه على الاقتصاد الجزائري مباشرة.

– أن انخفاض اسعار النفط يؤدي الى آثار اقتصادية واجتماعية عميقة.

– للحد من أثار الازمات النفطية يجب اتخاذ اجراءات وتدابير للحد منها.

– ايجاد بدائل استراتيجية لتمويل المشاريع ومواصلة نهج الاصلاحات والسياسات التنموية بعيدا عن التمويل من خلال عوائد النفط.

التوصيات:

بناءا على ماسبق ومن أجل تجنب استمرار الجزائر في الاعتماد الكلي على العوائد المتأتية من النفط في تمويل مشاريعها التنموية وفي توجيه سياساتها التنموية ومن المعلوم أن أسعار النفط عرضة لتقلبات أسعار النفط نقترح ما يلي:

- تنويع إيرادات الصادرات خارج البترول، ولن يتأتى ذلك إلا بإعادة هيكلة القطاع الإنتاجي، وترشيد نفقات الدولة، وترسيخ مبادئ تسيير أكثر شفافية وأكثر فعالية ومرونة، من خلال إصلاح المنظومة المصرفية والمالية على أساس إقامة نظام مالي حديث وفعال يساهم في تمويل نمو الاستثمار المنتج بدب تمويل الواردات، والمساهمة في دعم المؤسسات المتوسطة والصغيرة، لضمان نمو فعلي

- يشكل قطاع البترول الثروة الوطنية وفرصة تاريخية للاستخدام الاقتصادي، إذا ما تم تبني إستراتيجية شاملة من إجل النهوض بالاقتصاد الوطني ، بحيث يشكا انطلاقة لنهج اقتصادي سليم ومتوازن ومتنوع مصادر التمويل لديمومة مواصلة سير السياسات التنموية المسطرة، لكن في أطر تنظيمية وتشريعية وعقلانية تحفظ للاجيال القادمة حقها في هذا المورد الطبيعي.

- محاولة ايجاد حلول سريعة وفعالة بعيدا عن الاجراءات القاسية اتجاه المجتمع (التقشف).

آفاق البحث:

تتجلى آفاق البحث المستقبلية التي نوجزها في ثلاث عناصر، من خلال النتائج والتوصيات المتوصل إليها في الدراسة التي إجريت حول أثر إنخفاض أسعار البترول على السياسات التنموية في الجزائر. وهي كالتالي:

- أثر إنخفاض أسعار النفط على التوازنات الكلية للاقتصاد الجزائري.
- الاثار الاجتماعية لإنخفاض أسعار النفط في الجزائر.
- بدائل واستراتيجيات مشاريع التنمية في الجزائر.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الكتب.

1- قصي عبد الكريم ابراهيم ، اهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري أنموذجا)، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب – دمشق 2010.

2- حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت–لبنان، الطبعة الثانية، 2006.

3- عبد القادر سيد أحمد، الأوبك ماضيها، حاضرها وأفاق تطورها، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 1982.

4- محمد العاني ومعتوق عبود، آلية رسم السياسات الاقتصادية للحكومات المحلية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع،عمان،الأردن،1436هـ/ 2015م ط1،.

5- أ.سعد الله داود، كتاب الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر، دار هومة، بوزريعة الجزائر، سنة 2013.

6- إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير دراسة في مفهوم التنمية و مؤشراتها، دار الشروق، القاهرة، 2001.

ثانيا: الأطروحات و المذكرات.

1- وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات– دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيض بسكرة، 2012–2013.

2- بن عوالي خالدية ،استخدام العوائد النفطية :دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاد بترولي ، جامعة وهران 2 ،الجزائر، 2015–2016.

3- باشوش حميد، مذكرة لنيل شهادة الماجستير المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية حالة :الطريق السيّار شرق– غرب، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ،جامعة الجزائر3، 2010–2011.

4- داود سعد الله، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر(2000–2010) مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر3 ،الجزائر، 2011 / 2012.

5- إدريس أميرة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية، دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري (1980–2014)، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، تخصص نقود مالية و بنوك،جامعة تلمسان، الجزائر، سنة 2015.2016.

6- أوزان حسين وكرفاح أسماء، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية بعنوان آفاق أسعار النفط وانعكاساته على الاقتصاد الجزائري بعد صدمة 2014 دراسة إحصائية تنبؤية (1990-2018)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة ، الجزائر،2016-2017.

ثالثا: المؤتمرات و الملتقيات.

1- قدي عبد المجيد، الاقتصاد الجزائري والنفط :فرص أم تهديدات، المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس- سطيف- يومي 07-08 أفريل 2008.

2- مؤتمر منتدى رؤساء المؤسسات ، كلمة الوزير الأول أحمد أويحيى ، بتاريخ 2017/10/18.

3- الموقع الالكتروني: www.Energy & Arabe Coopération ،مؤتمر الطاقة العاشر، الورقة القطرية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ديسمبر2014، تاريخ الزيارة 01 أفريل 2018 على الساعة 14.00.

رابعا: المقالات و المداخلات.

1- عبد اللطيف بن أشنهو- الجزائر اليوم بلد ناجح 2004- بدون طبعة.

2- محمد عبد الحكيم الرويضي، موقع www.noonpost.org ، مقال بعنوان نفط الجزائر: كيف تحولت النعمة إلى نقمة؟ .

3- علة مراد، دراسة تقلبات أسعار النفط و أثرها في التنمية الاقتصادية، دراسة نظرية تحليلية لحالة الجزائر للفترة 2000-2014،جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، سنة2017.

4- الموقع الالكتروني موضوع: www.mawdo3.com، مقال بعنوان العوامل المتحكمة في أسعار البترول .

5- موقع www.fxcm-oil-trading-guide-ar.pdf ، دليل النفط: ماذا حدث لأسعار النفط قبل 2016 .

6- موقع جريدة الخبر: مقال بعنوان "الجزائر عاجزة عن تجديد احتياط النفط لديها"، للسيد عبد المجيد عطار رئيس مدير عام سابق لسوناطراك .

7- WWW.ALARABYA.NET،مقال بعنوان "نمو انتاج الجزائر من النفط و الغاز بعد سنوات من الجمود.

8- https://www.djazairess.com/elmassa/71392 مقال بعنوان تم رصدها لمخططي الاستثمارات العمومية من 2004 إلى 2014 يوم 03 ماي2018.

9- أ.د علي حميدوش و أ. زهير بوعكريف،مقال بعنوان تداعيات انهيار أسعار النفط وحتمية التنويع الاقتصادي في الجزائر-تنمية القطاع السياحي كأحد الخيارات الاستراتيجية،سنة2017.

10- جون فرنسواس دوفان مسؤول صندوق النقد الدولي الخاص بالجزائر، نشرة صندوق النقد الدولي، فحص سلامة الاقتصاد الجزائري في السعى لتنويع الاقتصاد وانخفاض الإيرادات النفطية، نشرة الصندوق الإلكترونية 19 مايو 2016.

11- الموقع الالكتروني www.annasronline.com، مقال بعنوان عبد المالك سلال يكشف عن خارطة طريق جديدة لمواجهة اثار انخفاض اسعار النفط: تقليص الانفاق العمومي، توطين الأموال النظيفة وتعزيز الجبهة الداخلية.

12- أ.مريم شطيبي محمود، مداخلة بعنوان انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، مقدمة في إطار الندوة المنظمة من طرف قسم الاقتصاد والادارة حول أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري، قراءة في تطورات أسواق الطاقة يوم 14 ماي 2015 جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر.

خامسا: المجلات.

1- هيام خزعل ناشور، العلاقة بين العوائد النفطية والإنفاق الحكومي في دول مجلس التعاون الخليجي للمدة (2000-2008)، مجلة العلوم الإقتصادية، المجلد 08، العدد 31، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، العراق، 01 نوفمبر 2012.

2- لومايزية عفاف، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية "التنويع الاقتصادي كبديل استراتيجي في الجزائر في ظل الأزمة البترولية الراهنة، جامعة سوق أهراس، الجزائر، سنة 2018 .

سادسا: تقارير و احصائيات.

1- حصائيات وزارة الطاقة والمناجم الجزائرية لسنة 2014.

2- التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2012، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.

3- ملف "البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، "مصالح رئاسة الحكومة، أفريل 2005.

4- بيان مجلس الوزراء المجتمع يوم 14 جانفي 2006.

5- برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، بيان إجتماع مجلس الوزراء.

6- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني 2001.

7- برنامج الخماسي (2001-2014).

8- برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 بيان اجتماع الوزراء.

9- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام رقم 42 ، 2015 .

10- التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2002، متاح على الموقع الالكتروني التالي: www.bank-of-algeria.dz، تاريخ الزيارة، 2018/05/06.الساعة 11.05 صباحا.

11- التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2012.

12- التقرير السنوي لبنك الجزائر 2014، التطور الاقتصادي و النقدي في الجزائر.

13- بيان مجلس الوزراء المنعقد يوم الأربعاء 22 جويلية2015.

سابعا: مراسيم و قوانين.

1- قانون رقم 14-10 مؤرخ في 08 ربيع الاول عام 1436 هـ الموافق ل 30 ديسمبر 2014 والمتضمن قانون المالية لسنة 2015. المادة 12.

2- المرسوم التنفيذي رقم 03-269 المؤرخ في 08 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 07 أوت 2003، يحدد شروط وكيفيات التنازل عن الأملاك العقارية التابعة للدولة ولدواوين الترقية والتسيير العقاري المستلمة أو الموضوعة حيز الاستغلال قبل 01 جانفي2004.

3- المادة 119 من قانون المالية رقم 14-16 مؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1438 الموافق 28 ديسمبر سنة2016 يتضمن قانون المالية لسنة 2017 .

الملخص

في ظل التقلبات الحادة التي تتعرض لها أسعار البترول في أسواق النفط العالمية خلال فترات متقاربة نسبيا و تداعياتها على الاقتصاد الجزائري، يهدف هذا البحث إلى معرفة أثر انخفاض أسعار النفط على بعض المؤشرات الاقتصادية (الميزان التجاري، ،الناتج الداخلي الخام، الميزانية العامة للدولة) في الجزائر منذ جوان 2014م والتي أثبتت بأن المتغيرات الاقتصادية ترتبط بشكل كبير بأسعار البترول سواء بالارتفاع أو الانخفاض أي أن هناك علاقة طردية بينهما ما يعني أن تقلب أسعار النفط بالانخفاض يترك أثر سلبي على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر.

Résumé

Au milieu des préoccupations croissantes au sujet de l'évolution des prix du pétrole et son impact sur l'économie algérienne afin que cette recherche vise à découvrir l'impact de la variation du prix du pétrole sur certains indicateurs économiques (balance commerciale, le produit intérieur brut (PIB),le budget de l'Etat) en Algérie à partir du juin 2014.et chercheur a conclu que les variables économiques liées en grande partie au prix malade hausse du pétrole ou de refuser toute corrélation directe, signifient qu'il s'agit d'un impact négatif des chocs d'huile sur la stabilité économique en Algérie.